

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumlatt.com

فرح

حزيران 2022

العدد 63

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: فلسطين تنازع ولبنان يصارع ، بئس المصير – عباس خلف
- مع الاحداث: ما الذي يجري في لبنان في هذه الايام؟ والى ان نحن سائرون ؟ - سعيد الغز
- مقال سياسي : Israel's Unraveling Myths Shaking American Support - Dr. Riad Tabbarah
- كلام من الماضي ... تؤكدہ الوقائع اليوم : اوكرانيا بيدق في الصراع بين الشرق والغرب – د. رياض طيارة
- مقال اقتصادي: تدهور الطاقة في لبنان – د. وليد خدوري
- دراسة مالية : كيف نعيد هيكلة القطاع المصرفي اللبناني – د. نيكولا شيخاني – نشر ايضاً في جريدة نداء الوطن في 2022/5/30
- دراسة سياسية : مثالثة في مجلس النواب اللبناني الجديد – نذير رضا – نشرت ايضاً في ملاحق جريدة الشرق الاوسط في 2022/5/28
- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
 - مواقف وآراء:
 - موقفنا من المرشحين لرئاسة الجمهورية
 - الوفاق الدولي وانعكاساته على الاوضاع العربية
 - من اقواله:
 - لبنان والثورة الفكرية
 - سياسة الدكاكين والمسؤولية عن الفساد في الحكم
 - مطالب ومشاريع اصلاحية : الواقع يستوجب قيام ثورة دستورية وتنظيم ممارسة الدستور
 - علوم وتكنولوجيا: البلاستيك مشكلة واربعة حلول – نجيب صعب – جريدة الشرق الاوسط في 2022/5/7
 - صحة وغذاء: دراسة تربط بين الزهايمر وامراض الاوعية الدموية – جريدة الشرق الاوسط في 2022/5/26
 - اخبار الرابطة
- من الصحافة اخترنا لكم :
- أوهايم قانا وحقائق الصفقة - د. حارث سليمان – جريدة اللواء – 2022/6/18
- السؤال: هل تقع الحرب أو متى؟ - محمد الرميحي – جريدة الشرق الاوسط - 2022/6/18
- أزمة الكهرباء.. باقة حلول تنتظر العقول - ايفا ابي حيدر – جريدة الجمهورية – 2022/6/13
- دراسة أعدتها مؤسسة تريانغل ضمن سلسلة «البديل» كفى أوهايماً سرايية... الغاز لا ينقذ لبنان من أزلماته! – جريدة نداء الوطن – 2022/6/20

- Grief and questions over killing of Shireen Abu Akleh in West Bank - Financial Times - MAY 14 2022
- Oil vs human rights: Biden's controversial mission to Saudi Arabia - Financial Times - JUNE 15 2022
- Israel and Egypt to boost gas deliveries to EU - Financial Times - JUNE 15 2022
- Israel faces fifth election in three years - Financial Times - JUNE 21 2022

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

- ملح الارض: فلسطين تنازع ولبنان يصارع ، بئس المصير – عباس خلف

"شاهدنا اخواننا الفلسطينيين في الاراضي المحتلة يرفضون التخلي عن ممتلكاتهم، وترك بيوتهم تحت ضغط العدوان الاسرائيلي ، ويتشبثون بالارض التي شهدت ولادتهم ، بعد فترة الخشية والانهازم التي استولت على بعضهم ابان حرب النكبة سنة 1948، وافاد منها العدوان الاسرائيلي لطردهم من فلسطين. هذا الشعور ادى الى انطلاق المجابهة الشعبية للعدوان. هذا التصميم هو رد الفعل السليم على العدوان."

(كمال جنبلاط: من مقال له نشرته "جريدة اليوم" بتاريخ 1968/11/5)

نحن في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط يثير غضبنا اليوم ما آلت اليه الاوضاع في فلسطين ولبنان، ونشعر كأن الدولتين والشعبين اصبحا كالأيتام على مأدبة اللئام، ينازعان ويصارعان ويستجديان العون الذي لا يأتي. و نتذكر جيدا ان المعلم كمال جنبلاط آمن بقدرة الفلسطينيين على النضال في سبيل تحقيق النصر ، وتأمين عودة اللاجئين منهم الى ديارهم. وعمل طوال مرحلة نضاله على دعم القضية الفلسطينية كقضية انسانية وقومية محقة ، وطالب العرب وزعماء العالم وشعوبه الوقوف بصدق مع الحق الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة العلمانية التي تستوعب الفلسطينيين واليهود وتضمن للجميع الحقوق المتساوية في اطار الدولة الواحدة.

وكما نذر كمال جنبلاط نفسه ونضاله لنصرة فلسطين. كذلك عمل جاهدا لاقامة الدولة المدنية العلمانية في لبنان ، وبسبب هذا الاصرار تأمر عليه ارباب استغلال موضوع فلسطين من بعض القادة العرب وارباب الرجعية والطائفية في لبنان ، الى ان اغتالته يد الغدر والخيانة في 16 آذار 1977، ففضى شهيداً للبنان وفلسطين.

ونحن اليوم، وفاء منا لذكراه ولنضاله ومبادئه ، وعلى ضوء المستجدات الحاصلة على الساحتين الفلسطينية واللبنانية ، نرى انه من الضروري طرح السؤال الصعب والمزعج في آن: لماذا وصلت قضايا البلدين والشعبين الى هذه المعاناة القاتلة ؟

ففي الموضوع الفلسطيني المستمر نازفاً منذ حلول النكبة سنة 1948. ننطلق من الحدث الالهم الذي حصل في قمة النقب التي عقدت في 28 آذار 2022، وشارك فيها وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة واسرائيل ومصر ، والامارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. واعتبرته اسرائيل انجازاً تأسيسياً، سيصبح منتدى دائم ، حسب ما اعلن وزير الخارجية يائير لابيد وكان الدافع الاميركي لعقده الرغبة في تشكيل تحالف اقليمي – اميركي لردع ايران ومشاريعها النووية والبالستية والتوسعية . وللتموه اعلن الوزير الاميركي استمرار دعم بلاده لتحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين على اساس حل الدولتين.

وفي المقلب الاسرائيلي تجاهل تام لهذا الكلام ، والسعي الحقيقي، بعد اجتماع القمة لبناء علاقات تجارية وامنية واقتصادية مع دول عربية تلتقي معها في التفكير بضرورة تشكيل قوة رادعة ضد العدو المشترك ايران ووكلائها في المنطقة الشرق اوسطية. واوكل المجتمعون في النقب للطرف الاردني المواكب عن بعد للاجتماع مهمة تطمين السلطة الفلسطينية بأن المجتمعين سيحترمون الحق الفلسطيني. الا ان رئيس الحكومة

اللسطيني محمد اشتية رفض هذا التظمين واعلن ان لقاءات التطبيع العربي الحاصلة اليوم دون انتهاء الاحتلال الاسرائيلي مجرد وهم وسراب، ومكافأة مجانية للعدوان.

تعليقنا على هذه الاحداث انها دليل ساطع على ان بعض العرب ملّوا الموضوع الفلسطيني ، وتحولوا عنه الى مواجهات وصراعات اخرى يرون فيها خطراً داهماً وجودياً لهم. هنا لابد من التذكير بأن الصراع العربي مع اسرائيل مرّ بثلاث مراحل اساسية : ربع قرن في حروب فاشلة ، وربع قرن في اللاحرب واللاسلام ، وربع قرن في التطبيع لعله يوصل الى السلام المنشود. وطوال هذه المدة بقيت اتفاقية الدفاع العربي المشترك حبراً على ورق. لتبرز النزاعات الداخلية والاقليمية فتدمر العلاقات بين الدول العربية ، وتدخل العديد من هذه الدول في حروب داخلية قاتلة ومدمرة.

وعن السياسة الاميركية المواكبة لهذه الاحداث تبرز حقيقة صارخة ايا كان الحزب الحاكم: كل التأييد لاسرائيل وحماتها، وتغطية كل ما تقوم به من اعتداءات وتصرفات عنصرية ونكران لأي حق فلسطيني من جهة ، والتضييق على الفلسطينيين، والضغط على المسؤولين العرب للتطبيع مع اسرائيل ، وتجاوز الحقوق الفلسطينية الامر الذي جعل القضية الفلسطينية تبدو اليوم وكأنها تنازع ولا من منقذ. والامر الذي يزيد الحال سوءاً الوضع الفلسطيني الداخلي الذي يعاني من الانقسام والشرذمة والافتتال بين الفصائل، وهذا بالطبع يشجع الاسرائيليين على التماذي في الاستيطان والتضييق على الفلسطينيين في ممتلكاتهم واشغالهم والعمل الممنهج للتخلص منهم وتحويل كامل الاراضي الفلسطينية الى دولة عنصرية يهودية ، وما شهدته مدينة القدس من احداث مؤخراً ابرز دليل على هذه النوايا.

هذه الحقائق البالغة الخطورة تدفعنا الى مناشدة الاخوة الفلسطينيين بمختلف فصائلهم وجبهاتهم تجاوز كل ما يفرّقهم ويضعفهم ، والعمل الجاد لاعادة توحيد القرار الفلسطيني المقاوم للتمكن من مواجهة مختلف المشاريع المشبوهة ايا كان مصدرها والمروجون لها. ونتمنى عليهم التمسك باقامة دولتهم الوطنية المستقلة والقدس عاصمة لها ، وبهذا فقط يستعيدون المبادرة ويجبرون الجميع على الاستجابة لمطالبهم المحقة.

واما في الموضوع اللبناني وما آلت اليه الاوضاع من انهيارات وازمات لا مثيل لها، فسنتناول فقط تحول لبنان ساحة حرب محتملة فيما الاخرون في المنطقة تحولوا عن حالة الحرب مع اسرائيل الى امور وشجون أخرى ذات ابعاد اقليمية ودولية متعارضة . فبعد مرور 40 عاماً على الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة 1982. وبعد مرور 22 سنة على التحرر من الاحتلال الاسرائيلي سنة 2000، لا زالت الهشاشة والفشل والانقسامات تتحكم بقراراته المرتبطة بمحاور اقليمية، وبطروحات دولية مشبوهة ، بتقيه رهينة لحروب قد تنشب في اي لحظة. ما زال عليه تحمل اعباء اللجوء الفلسطيني منذ العام 1948. حدوده مع العدو الاسرائيلي لا تزال موضع نزاع في البر والبحر، والاستفزازات الاسرائيلية له شبه يومية والاطماع بثروته النفطية والمائية لازالت تحرمه من القدرة على استثمارها رغم حاجاته الملحة لاستثمارها ، وهي مهددة بالضياح ما يدخل البلد في مرحلة الصراع على الوجود.

بعد حرب سنة 1967 التي اتاحت لاسرائيل احتلال اراضي عربية جديدة ، ردّ عليها العرب بحرب سنة 1973 الناجحة مؤقتاً، استطاع وزير الخارجية الأميركي كيسنجر ان يحولها الى معاهدات انهدت النزاع

العربي مع اسرائيل في دول الطوق "مصر والاردن وسوريا" ، رغم استمرار احتلال اسرائيل لهضبة الجولان السورية .

وبقي لبنان وحيداً في حالة حرب مع إسرائيل عاجزاً، بسبب هشاشة الحكم ، عن القدرة على مواجهة الاخطار الاسرائيلية باجتياحه من جديد كما فعلت في سنة 2006، واطماعها في ارضه ومياهه وثرواته. وما يشهده لبنان اليوم من سرقة اسرائيل لثروته النفطية البحرية ، وسط ارباك لبناني كبير وعجز عن اتخاذ ما يلزم لحماية هذه الثروة ، اصدق دليل على هشاشة الوضع اللبناني.

في مواجهة هذا الواقع المرفوض نقول لكل من يهمله امر لبنان واللبنانيين في الداخل كما في الخارج ، ان ترسيم الحدود البرية والبحرية مع اسرائيل هو من الخطورة والاهمية بمكان يستدعي اسناده الى هيئة وطنية نزيهة ومستقلة، ويجب ان لا يترك لمنظومة حاكمة فشلت في التعاطي معه منذ عقدين من الزمن ، تتاجر به وتستخدمه لضمان استمرار تحكمها باللبنانيين ومصيرهم الذي اصبح رهينة التجاذبات الاقليمية والدولية .

- مع الاحداث: ما الذي يجري في لبنان في هذه الايام؟ والى ان نحن سائرون ؟ - سعيد الغز

"اننا نتوجه من جميع المسؤولين والسياسيين اللبنانيين ان يتركوا جانبا امور نجاحهم او فشلهم في الانتخابات النيابية ، وان يترفعوا عن اطماعهم وطموحاتهم الشخصية ، لينظروا الى مصلحة الوطن والمواطنين بعد المعاناة التي حلت بلبنان في هذا العهد من تفاهة الحكم وضعف السلطات وانحطاط القيم وانتشار الفساد وتصاعد الروح الطائفية والمذهبية ، والانقسامات العمودية ."

(كمال جنبلاط في بيانه الرئاسي للعام 1974)

بعد النتائج التي افرزتها الانتخابات النيابية الاخيرة كثرت الشائعات والتوقعات المتشائمة حول مستقبل الاوضاع في لبنان. فليس سرا ان البلد يواجه حالياً اسوأ ازماته في مختلف المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والصحية والتربوية والبيئية وسواها. وكلها تعود الى الارتطام الكبير والوصول الى سابع جهنم التي وعدنا بها حكام فشلوا في ادارة شؤون الوطن والمواطنين. وليس سراً ايضاً ان السياسات الدولية وما ادت اليه من ظروف اقليمية متوترة وغير مستقرة، مكّنت طرفاً لبنانياً، معيناً له ارتباطات اقليمية ان تكون له سيطرة شبه كاملة على مقدرات البلد وعلى قرارات ادارة شؤونه على حساب سائر شركائه في الوطن، ونجم عن ذلك انقسامات عمودية وتدايعات خطيرة. على الاوضاع في مختلف المجالات. كذلك ليس سرا ان قانون الانتخابات المعمول به قد فصل على قياس مصالح فريق معين لتمكينه في الحصول على اكثرية نيابية مريحة توفر له القدرة على الاستمرار في التحكم بالقرارات على مستوى كل السلطات. وليس سرا اخيراً ان اطرافاً معروفة مارست وسائل الترغيب والترهيب والتهديد اللفظي والميداني على الناخبين والخصوم من المرشحين ، فيما اطراف اخرى استغللت الاوضاع المعيشية السيئة لتشتري الاصوات بالمال او بالمساعدات العينية.

في هذه الاجواء اجريت الانتخابات النيابية ، وظهرت نجاح مجموعة من الشبان والشابات في الوصول الى النيابة تحت شعار "التغيير". ومع ذلك تقتضي الواقعية الاعتراف بأن مجمل النتائج لا تضمن القدرة على وضع الحلول الكفيلة بإخراج اللبنانيين من معاناتهم ، فالمجلس النيابي الجديد توزّع على اقلبيات متنافرة

ومتناكفة يصعب عليها انجاز ما تحتاج اليه البلاد من حلول سريعة للازمات القاتلة التي تهدد كيان الوطن وصيرورته. وما تشهده الاوضاع من تشرذم وتآزم في مختلف المجالات، يبرر توجيه السؤال لأرباب السلطات والسياسيين والنواب : الى اين نحن سائرون؟

ففي المباشر، الجلسات التي عقدها المجلس النيابي الجديد برهنت نتائجها ان المنظومة التي اوصلتنا الى ما نكابده اليوم ، ستستمر في ادارة شرون البلاد بسبب التثنت الحاصل بين النواب . في حال استمرت هذه الانقسامات والاصطفافات على حالها ، وهذا هو المرجح ، فسيكون من الصعب جداً تشكيل حكومة جديدة لقدرة الفريق المتناسك الممسك بالقدرة على التعطيل وفرض الاستمرار في حكومة تصريف الاعمال وما يترتب عليه من تفاقم في الاوضاع وفشل اكيد في المعالجة . وهذا سيؤدي حكماً الى معضلة الفشل وتعطيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية ، فيشمل الفراغ مختلف السلطات ، ودخول البلاد في مأزق مميت لا احد يدري كيفية الخروج منه ، وسط ما تشهده المنطقة والعالم من ازمات وتوترات اليوم .

لبنان فعلاً الى اين ؟

في كتابها "موت دولة" كتبت تانيسا فزال الاميركية : "اي دولة تفقد السيطرة على سياستها الخارجية لمصلحة دولة اخرى تصبح عاجزة عن التصرف باستقلالية على المسرحين الاقليمي والدولي ، وبالتالي يبطل كونها دولة ."

ولبنان ، بفضل المنظومة الحاكمة والمتحكمة ، فقد السيطرة ليس فقط على سياسته الخارجية، وقرار السلم والحرب ، بل ايضاً على سياسته الداخلية وادارة شؤون الدولة اليومية ، لمصلحة فريق من مكوناته مرتبط بدولة اقليمية وفرت له فائض القوة للتحكم بالقرار والمصير، فيما تطلب السلطات الرسمية من العديد من الدول: الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية وايران ومصر ، وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية والاقليمية التدخل والمساعدة لاجاد حلول لأزمات لبنان وتربط موضوع تشكيل الحكومة وانتخابات الرئاسة بالتفاهم الخارجي الاقليمي والدولي. الا يعني ذلك عملياً ان لبنان قد تخطى مجرد كونه دولة فاشلة ليصبح دولة ميتة سريرياً؟

ونقول من جديد لأركان المنظومة المتحكمة الديبلوماسية بلا قوة مثل الموسيقى بلا آلات. وقوة بلا ديبلوماسية قوة خارج الشرعية وديبلوماسية شكلية لتغطية تلك القوة.

لبنان ايها الحكام على مفترق طرق، وانتم مسؤولون عما ستؤول اليه الامور ، فماذا انتم فاعلون ؟ محكمة التاريخ لن ترحم فشلكم الذي اوصل البلد الى هذه الهاوية ، فهل من صحوة ضمير تقودكم الى التخلي عن مصالحكم وطموحاتكم الشخصية والفئوية لصالح العمل المجرد لانقاذ المواطنين والوطن؟ نأمل ذلك!

على ضوء ما يحصل في بيروت وبغداد هذه الايام

كلام للجواهري شاعر العراق الكبير من الماضي يحاكي الحاضر

"جل مصابك يا بيروت يبكيها

يا اخت بغداد ما يؤذيك يؤذينا
ماذا اصابك يا بيروت دامية
والموت يخطف اهلك واهلينا
عضي على الجراح يا بغداد صابرة
بيروت تعرف ما فيها وما فينا
بيروت تعرف من بالروح يفجعنا
علم اليقين وكأس الموت يسقينا
نادي بنيك وقصّي بين اظهرهم
ضفائر الطهر او حتى الشرايين
عضّي على الجرح يا بغداد واتعطي
من احرق الارز لن يسقي بساتينا"

**Israel's Unraveling Myths Shaking American Support - Dr. Riad : مقال سياسي -
Tabbarah**

Israel is not a state of all its citizens... [but rather] the nation-state of the Jewish people and only them .

Benjamin Netanyahu, March 2019 (then Prime Minister of Israel.)

One of the unraveling myths that Israel has weaved around itself is that it is a democracy .

The unraveling came gradually and slowly in the face of a stiff and effective official Israeli propaganda, supported by well-endowed pro-Zionist institutions in western countries. But slogans used by this propaganda machine fell one after another. "Land without a people [Palestine] for a people without a land [the Jews]" was one of the earliest of the slogans used effectively by early Zionist leaders, decades before the creation of Israel in 1948. According to this slogan, Palestine was inhabited by a few farmers and roaming Bedouins and the Jewish people would make the desert bloom there and establish a democratic state that

will constitute a bridge between east and west. It took millions of Palestinian refugees, caused by the creation of Israel, and several decades, before this slogan died out. The country that was created was the antithesis of democracy, an apartheid state.

That the Israeli system of government is apartheid has been recognized for some time now, even by western scholars and rights organizations. One classic primer on the subject was published in 2009 under the title: "Israeli Apartheid: A beginner's Guide." In the central part of the book the author, Ben White, defined the main areas of Israeli apartheid and its contradiction with the Israeli claim of a "democratic state." A wide literature on the same theme preceded and followed this book .

Last year, Human Rights Watch (HRW) came out with the same apartheid verdict. Its well-documented report, published in April under the title "A threshold Crossed," was based on research, documentation and field observations of HRW and other rights organizations. It concluded "that the Israeli government has demonstrated an intent to maintain the domination of Jewish Israelis over Palestinians across Israel and the OPT [Occupied Palestinian Territories]. In the OPT, including East Jerusalem, that intent has been coupled with systematic oppression of Palestinians and inhumane acts committed against them. When these three elements occur together, the report concluded, they amount to the crime of apartheid.

Earlier this year, Amnesty International came out with a similar report entitled "Israel's Apartheid Against Palestinians: A Look into Decades of Oppression and Domination." After detailing the Apartheid practices of the Israeli government, almost since Israel's inception, the report wonders: "Apartheid is not acceptable anywhere in the world. So why has the world accepted it against Palestinians "?

Perhaps the most damning report in this context is the one issued last year by the leading Israeli rights organization, B'Tselem. The report showed that discrimination against Palestinians included, among other things, expropriation of

land, denial of citizenship, restriction of movement and limitation of political participation. “B’Tselem reached the conclusion that the bar for defining the Israeli regime as an apartheid regime has been met.” It thus confirmed a statement made a few months earlier by the same organization describing the Israeli system of government: “A regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is apartheid”.

This consensus of leading rights organizations, international and Israeli, finally reached the United Nations and was echoed in a report last March by the special Rapporteur for the United Nations International Human Rights Organization that confirmed the apartheid situation prevailing in the occupied area of Palestine. The Rapporteur noted that during the last 40 years hundreds of General Assembly and Security Council resolutions indicated that Israel’s annexation of occupied territory was unlawful but no accountability had ever followed. “If the international community had truly acted on its resolutions 40 or 30 years ago,” he added, “we would not be talking about apartheid today”.

It has taken time for these facts to be translated into a change in American (and Western) public opinion towards Israel, but some change has become clear lately, even among the American Jewish population, the mainstay, and most crucial support group, of Israel. A survey of Jewish voters in the United States, commissioned last July by the Jewish Electorate Institute, a group of prominent Jewish U.S. Democrats, and published in the Times of Israel, showed that 25% of the respondents thought that Israel is an “apartheid State”, 22% believed that Israel is “committing genocide” against the Palestinians and 9% of these Jewish voters believed that Israel “has no right to exist.” More meaningfully, these proportions are significantly higher among the younger Jewish voters: 35% thought Israel is an apartheid State, 33% that it is committing genocide and a full 20% that it has no right to exist. The fact that the younger Jewish voters are much less supportive of Israel than the old ones indicates that the process of detachment of American Jews from Israel might well be a long term phenomenon.

This is important because it affects the attitude towards Israel in the U.S. Congress. Official assistance to Israel approved by Congress has lately amounted to \$3.8 billion, practically all in the form of grants to the Israel military. The real amount officially transferred to Israel surpasses this number and is often placed under benevolent contributions to such entities as “the United Israel Appeal” which is passed on to the “Jewish Agency.” Add to this the tens of millions of dollars contributed by private American individuals and institutions as “tax-deductible gifts for Jewish settlements in the West Bank and East Jerusalem”.

“In Washington, support for the Palestinian plight is getting louder in Congress,” reported the Washington Post last year. After Gaza-Israel war of May 2021, Senator Bernie Sanders wrote an op ed in the New York Times detailing the miserable life of Palestinians under Israeli blockade and occupation. Many Democratic lawmakers joined in the condemnation of the brutality of Israeli attacks on Gaza, including some who were traditionally pro-Israel. Some lawmakers openly accused Israel of apartheid, echoing the consensus of major rights organizations. “In another era,” reported the Washington Post at the time, “Sanders would have cut a lonely figure among his colleagues”.

This is not to say, of course, that American support for Israel has been upended. Far from that. America is still the unconditional protector of Israel. Its support is not only financial but also diplomatic. The U.S. has used its veto power in the UN Security Council 14 times since 2000, 12 of which were to protect Israel from censure. This is not counting of course the many draft resolutions the US stopped from getting to the floor of the Council for voting. But while American support for Israel remains strong, it has certainly been shaken lately, and the change that is happening in this regard is basic and long term.

- كلام من الماضي ... تؤكد الوقائع اليوم : اوكرانيا بيدق في الصراع بين الشرق والغرب - د.
رياض طيارة

يشبه البعض الحالة الروسية الأوكرانية بتلك التي كانت قائمة بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية. فكما كانت ألمانيا تحت الحكم النازي تريد إستعادة الأراضي التي انتزعت منها بعد الحرب العالمية الأولى، بدأ بتشيكوسلوفاكيا، تريد روسيا اليوم استعادة ما خسرتة خلال سنين الإنهيار بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، بدأ بأوكرانيا. أعلن هتلر سنة 1938 بأنه ينوي تحرير السودانيتلاند في شمال

تشيكوسلوفاكيا الذي كانت تقطنه غالبية ناطقة بالالمانية، كما أعلن بوتين شباط الماضي استقلال مقاطعتي دونيتسك ولوهنسك، أي منطقة دونباس شرق أوكرانيا التي تقطنها غالبية ناطقة بالروسية. ولكن بدلاً من مواجهة هتلر وافقت الدول الفاعلة في أوروبا يومها (إنجلترا، فرنسا وإيطاليا) على ضم السويدنلاند لألمانيا وأجتمعت قياداتها مع هتلر في ميونيخ في أيلول 1938 ووقعت على هذا التنازل. عندها عاد تشامبرلن، رئيس وزراء إنجلترا، إلى لندن منتصراً، وتوجه إلى الشعب الإنجليزي بالقول: أصدقائي، أعتقد أن السلام سيعم في وقتنا هذا. أنصحكم بأن تعودوا الى منازلكم وأن تناموا بارتياح في تخوتكم." ولكن بعد ستة أشهر استولى هتلر على كامل تشيكوسلوفاكيا، وبعدها بأقل من ستة أشهر، أي في أول أيلول سنة 1939، غزا هتلر بولندا وبدأت الحرب العالمية الثانية.

يستخلص عارضوا هذا التوازي التاريخي بأن تهدة بوتين اليوم قد تشجعه على محاولة استعادة كل جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة، التي تشمل دولاً أعضاء في تحالف الناتو، مما قد يسبب حرباً عالمية ثالثة. فبوتين قد احتل بعضاً من جورجيا (أبخازيا وجنوب أوسيتيا)، وأعلن استقلالهما سنة 2008 ثم استولى على شبه جزيرة القرم الأوكرانية سنة 2014 وقام بمساندة حرب انفصالية في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، ولم يواجه أية ردة فعل قوية أو حاسمة من دول الغرب، ما شجعه على غزو أوكرانيا بكاملها بحسب وجهة النظر هذه. ولكن الرد الحاسم من غرب موحد هذه المرة، بشكل مساعدات عسكرية واقتصادية، أتى ليغرقه في أحوال كروانيا ما سيضع حدا لطموحاته التوسعية. أما إمكانية أن تُنتج هذه المواجهة حرباً عالميةً ثالثة، خاصة بعد أن حركت روسيا انظمتها النووية ونّبّه بوتين ووزير خارجيته مراراً من خطرهما، فيعتقد أصحاب هذه النظرية أنها مستبعدة، ولو أنها ليست مستحيلة.

من أجل تقييم مسار الحرب الروسية الأوكرانية لا بد من العودة إلى التاريخ الروسي ذاته. فمنذ تأسست الإمبراطورية الروسية بقيادة بطرس الكبير سنة 1721 لم يتغير نظام الحكم فيها سوى مرتين، كلاهما بعد حربين فاشلتين. الأولى كانت حرب السنيتين مع الأمبراطورية اليابانية التي خسرتها روسيا وانتهت سنة 1905 بمعاهدة بورتسموث (مدينة أميركية) برعاية الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت والتي اعتبرت مُذلة للقيصر نقولا الثاني وللإمبراطورية الروسية بشكل عام. هذه الحرب الفاشلة كانت الشرارة التي أجمت نار الثورة الروسية تلك السنة وأطلقت سلسلة أحداث انتهت سنة 1917 بسقوط النظام الملكي القيصري، بعد حكم دام قرنين، واستبداله بالنظام الشيوعي.. الحرب الفاشلة الثانية كانت حرب أفغانستان التي دامت تسع سنوات وانتهت في شباط 1989 بانسحاب مُذلل للجيش السوفياتي. هذه الحرب شكلت الشرارة التي أودت بالنظام الشيوعي المتداعي سنة 1991 لصالح النظام الأوليغارشي الذي يحكمه فلاديمير بوتين منذ سنة 2000. لا شك أن بوتين، وهو لربما الرئيس الروسي الأكثر حساسية للتاريخ منذ لنين، أخذ العبرة من هاتين الحربين الفاشلتين وهي أن الفشل في حربه على أوكرانيا قد يتسبب بتغيير في النظام الروسي، اقله في رئاسة النظام، كما حصل في الماضي.

بالنسبة لبوتين سبب الحرب مع أوكرانيا هو، بالدرجة الأولى الأمن القومي الروسي. فخلال العقد الفاصل بين انهيار الإتحاد السوفياتي ومجئ بوتين للحكم، اعتنم الغرب الفرصة لتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليشمل دول أوروبا الشرقية ودول البلقان. بيلاروسيا وأوكرانيا أصبحتا خط الدفاع الأول لروسيا في

مواجهة الناتو ولذلك أصر بوتين على أن يكون النظامان فيهما مواليان لروسيا بشكل مطلق. في سنة 2014 حصل انقلاب دستوري في أوكرانيا أطاح برئيسها، فيكتور يانكوفيتس، الذي هرب إلى روسيا. بعد بضعة سنوات من الفوضى وصل فولوديمير ليزنسكي إلى الحكم وطلب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي والناتو. خسارة أوكرانيا يضع الناتو على بعد أقل من مئتي كيلومتر من العاصمة موسكو.

عبر التاريخ وطبيعة بوتين تجعل من شبه المستحيل أن يقبل بوتين يسحب جيشه من أوكرانيا مذلولاً، كما حصل في حربي اليابان وأفغانستان، دون أن يحقق هدفه من غزو أوكرانيا، ليقدمه كـ "انتصار" لشعبه.

ولكن هدف بوتين من الحرب مع أوكرانيا هدف متحرك يسمح بالـ "انتصار" في حالات عدة. عندما بدأت الحرب كان هدف بوتين احتلال كييف خلال بضعة أيام واعتقال أو هروب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ثم عودة الرئيس الأوكراني أو شخص آخر موال لروسيا. عندما فشل الهجوم الروسي على كييف تحول الهدف إلى تقسيم أوكرانيا إلى شطرين، الشرقي والغربي، يحد بينهما نهر الدنيبر، أي على نسق شبه الجزيرة الكورية. ولكن بعد أكثر من شهرين ومعارك طاحنة لم يستطع الجيش الروسي من احتلال مدينة خاريف المحاذية الاستراتيجية، ناهيك عن المناطق الواسعة بينها وبين النهر. عندها تحول الهدف مرة أخرى إلى منطقة دونباس، وتوسع روسيا إلى احتلال الشاطئ الأوكراني الممتد من ماريوبول إلى القرم لتأمين طريق بينهما والسيطرة الكاملة على بحر أزوف المؤدي إلى البحر الأسود، ما سيعتبر أيضاً انتصاراً يقدمه بوتين إلى شعبه. فكما قال أحدهم (كاتب إنجليزي): "إذا أردت أن تتأكد من إصابة الهدف، أطلق أولاً وما تصيبه هو الهدف."

بالمقابل، أوكرانيا لا تستطيع أن تقبل خسارة قسم كبير من أراضيها، كما يردد باستمرار الرئيس الأوكراني. الأهم من ذلك هو موقف الحلفاء الغربيين، وعلى رأسهم أميركا. فأمركا قد أرسلت لغاية اليوم، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية، أسلحة تقدر بمليارات الدولارات وهي في تصاعد مستمر، كماً ونوعاً. والكونغرس الأميركي هو في طور الموافقة، بأغلبية ساحقة من الحزبين، على مساعدة لأوكرانيا تفوق الـ 33 مليار دولار. كما سيوافق الكونغرس على إحياء قانون "الإعارة والتأجير" لصالح أوكرانيا الذي يسمح للإدارة بارسال أسلحة، تُسدد أثمانها في وقت لاحق. مثل هذا القانون كان قد صدر مرة واحدة من قبل وذلك خلال الحرب العالمية الثانية بهدف الإسراع في تزويد إنجلترا والحلفاء (بما في ذلك الإتحاد السوفياتي) بالأسلحة ويُعتبر أحد أسس نجاح الحلفاء في صد الهجوم الألماني آنذاك. ما تريد أميركا أن تنجزه من هذه الحرب قاله بوضوح وزير دفاعها لويد أوستن في ختام زيارته لكييف مؤخراً: "نريد إضعاف روسيا إلى حد لا يسمح لها بفعل هذا النوع من الأشياء كما فعلت في غزو أوكرانيا." وشرح متابعاً أن هذا يعني ألا نسمح لروسيا أن تستعيد قدرتها سريعاً لإعادة إنتاج القوات والمعدات التي خسرتها في أوكرانيا.

هذه إذاً ستكون حرباً طويلة. العقوبات الغربية على روسيا موجعة ولكن بوتين سيتحملها حتى الرمق الأخير. العقوبات الروسية في مجال الطاقة، أو تهديداتها بتوسيع رقعة المواجهات، كما أوحى انفجارات ترنزيستريا (على حدود أوكرانيا الغربية الجنوبية حيث لموسكو قوة عسكرية صغيرة) أو التهديد باستعمال السلاح النووي، لن تردع الأميركيين وحلفائهم من مواصلة الحرب. روسيا أقل تحملاً لعامل الوقت ولذلك

فإن ملاذها للإستعجال هو كسر إرادة الأوكرانيين على القتال من خلال تصعيد هجماتها على المدنيين ما يعني أن الحرب لن تكون طويلة فحسب بل شرسة أيضاً.

النتيجة الأخطر لحرب أوكرانيا هي الوصول في نهايتها إلى حالة حرب باردة بين الغرب وروسيا. مكونات الحرب الباردة هذه بدأت تظهر من الآن، منذ الأشهر الأولى للحرب القائمة.

أهم مكونات الحرب الباردة هو فصل الإقتصادات. أوروبا بدأت بالفعل بإجراءات تهدف إلى إنهاء اعتمادها على الغاز الروسي في المستقبل المنظور. الإستثمارات الأميركية في روسيا التي تبلغ قيمة أصولها حوالي مئة مليار دولار بدأت تنقل بسرعة وكذلك الاستثمارات الأوروبية المقدرتها أصولها بـ300 مليار دولار. وقد بدأت العقوبات الإنفصالية تتتالي في كل المجالات: المجال المالي والمصرفي، التبادل التجاري حرية الطيران، احتجاز الاصول التابعة لروسيا وللأوليغارش الروس ويخوتهم، عقوبات ضد مئات الأشخاص بما في ذلك بوتين وعائلته وكبار المسؤولين وأسرهم، وصولاً إلى منع رياضيين روس من الإشتراك بمسابقات دولية ومنع حصول هذه المسابقات على الأراضي الروسية. بعض هذه العقوبات طويلة الأمد يصعب التراجع عنها، كالإنفصال الإقتصادي مثلاً، والبعض الآخر سيصبح كذلك كلما طال الحرب.

الحرب الروسية الأوكرانية ليست كغيرها من الحروب المحلية، حتى الكبيرة منها كحرب فيتنام أو كوريا. قد لا تنتهي بحرب عالمية ثالثة كما يتخوف البعض ولكنها بلا شك ستحدث تغييرات في موازين القوى عالمياً، كما سيكون لها تداعيات استراتيجية طويلة الأمد على طبيعة العلاقات الدولية.

- مقال اقتصادي: تدهور الطاقة في لبنان - د. وليد خدوري

يوماً بعد يوم، يعاني لبنان من تدهور فاضح في قطاع الطاقة. ويأتي الجواب عادة في بيانات ترقيعية تتجاهل الواقع المر للبلاد.

لقد أخفق لبنان طوال العقد الماضي في الاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعي في مياهه البحرية. لقد تأخر لبنان في هذا المجال مقارنة بما حققته الدول المجاورة من اكتشافات مهمة وحتى التصدير، مما أضع عليه فرصاً مهمة للاعداد في امكانية استعمال الغاز محلياً او للتصدير. والان ، وبعد موافقة حكومتين لبنانيتين للحدود البحرية الجنوبية اعتماداً على مفاوضات لوفود حكومية (مدنية وعسكرية) ، بالإضافة الى توافق الرؤساء الثلاث، تستمر المحاولات لزعة التفاهم الحدودي الأخير باثارة الشكوك والقلاقل.

فبدلاً من الاهتمام بالاستثمار في الغاز ، واحد من أهم وقود الطاقة المستقبلي لموقعه كجسر بين عصر الهيدروكربون والطاقات المستدامة نظراً لقلّة انبعاثاته الكربونية ، أوفي مناقشة ودراسة مدى الامكانية للاستفادة من تصدير الغاز للحصول على العملة الصعبة لانقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، او في امكانية استعمال الغاز لردف الطاقة الكهربائية والصناعة المحلية بالوقود اللازم، نجد ان نتيجة هكذا نوع من تهويل وتهديد قد أصبح وسيلة لمضيعة الوقت وخلق جو مضطرب يعرقل اجتذاب الشركات المتخصصة للاستكشاف والانتاج في المياه اللبنانية الموعودة بالاحتياطات الغازية.

والدليل الفاضح على المأساة التي وصل إليها لبنان، مع الأسف، بسبب الخلافات السياسية والشخصية العقيمة في الشؤون العامة ، هو تقديم 52 شركة نفطية عالمية عطاءات للعمل في البلوكين 4 و 9. ثم الاخفاق في اجتذاب عطاء واحد فقط للمناقصة الاخيرة للبلوكات البحرية الثمانية الاخرى التي فتحت ظروفها في منتصف شهر حزيران (يونيو) الجاري. وهو الامر الذي يشكل فضيحة كبرى بحد ذاته للاقتصاد اللبناني في حال الاستمرار في هذا النهج من الخطب الرنانة والتهديدات غير المسؤولة التي تلاقي اذانا صاغية اقليميا او محليا عند البعض، لكن التي تنفر اهتمام الاستثمارات الدولية التي يحاول لبنان بشق النفس اجتذابها في هذه المرحلة الحرجة.

ان النقاش والوصول الى اجماع وطني حول الحدود البحرية، بالذات مع العدو الاسرائيلي ، هو واجب وأمر وطني. لكن يجب ان يتم التأكد من شرعية الحدود ضمن اطار واضح يحترم : سيادة لبنان، الوقت المتاح لهذه المهمة بحيث لا يخسر لبنان اهتمام الشركات العالمية او الاسواق الموعودة، مراعاة خرائط ودراسات الجهات الحكومية المعنية (مدنية وعسكرية) والجهات الدولية المتخصصة، تفسير شفافي للاطراف المختلفة لاقتراحاتهم الحدودية . اذ لا يمكن اطلاق الكلام الشعبي والتهديدات دون شفافية او مسؤولية . ففي حال كهذا، يدفع لبنان ثمن هذه المتاهات وسيستمر في هذا النفق دون أي ضوء لنهايته. فالبلاد تدفع الثمن حاليا، من التشوش الذي تم خلقه ما بين نقطتي الارتكاز 23 و 29 البحرية .

فالتهديد بنسف المنصة او الباخرة المعنية ستعني حربا اقليمية جديدة. من ناقل القول، ان الشعب اللبناني بغنى عن حرب اخرى على اراضيه وهو في هذه الحال الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي اوصله اليها الأحزاب والحكام أنفسهم ، كما ان التهديد للمنشات الغازية البحرية هو سيف ذو حدين. فبامكان العدو توجيه تهديدات مماثلة وتدمير المنشآت الغازية البحرية اللبنانية ، وهو الأمر الذي يدفع قيمة بواليص التأمين للشركات العاملة الى ارقام خيالية مما ينفر الشركات عن العمل نظرا للقيم العالية للمنشات الغازية البحرية. هذا، مع الأخذ أيضا بنظر الاعتبار ان اسرائيل قد اكتشفت حقولا ضخمة في المياه الجنوبية وتقوم حاليا بالتصدير. بينما لا يزال لبنان في الخطوات الأولية لهذه الصناعة. فالمخاطر عليه أكثر وأضخم، ودعوة الشركات العالمية للاستثمار الضخم في صناعة الغاز اللبنانية أصعب الان وفي السنوات القريبية المقبلة على ضوء الانهيار الاقتصادي المحلي. ان المهم للبنان في ظل أوضاعه المزرية الحالية هو تهدئة الأمور ، لا اشعالها، لكي يستطيع اجتذاب الشركات العالمية. وهذا امر ضروري للنجاح في هذه الصناعة.

اما مشكلة الكهرباء، فحدث ولا حرج. اذ يدور الكلام منذ عقدين من الزمن حول العشرات الملايين من الدولارات التي صرفت على هذا القطاع وأدت الى عجز في الموازنة أدى فيما أدى الى الكساد الاقتصادي في البلاد ، والانقطاع المستمر والتدهور غير المشهود في الامدادات. ولا من يسمع او يجيب على هذه التساؤلات. كل الذي يتم سماعه، هو ان هذه المحطة الكهربائية او تلك لا تعمل بكامل طاقتها، او ان الفيول اويل غير متوفر بسبب التهريب او غلاء سعره او لتقصير من مصرف لبنان. أين الخط لتشييد محطة كهربائية جديدة دون الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة مسؤول سياسي وحزبه.

والأمر نفسه ينطبق ايضا وفي نفس الوقت على تشييد السدود لتوفير المياه اللازمة. والشعب في حيرة من أمره عن استهتار السياسيين لمصالح البلاد ورعاياها.

يحدث هذا العجز الكبير في شبكة كهرباء لبنان ، والخطط في رفوف المسؤولين يتجمع عليها الغبار حول امكانية تشييد شبكات من الطاقة الشمسية . وبالانتظار هذا، يلجأ المواطن اللبناني الى دفع فواتير باهظة الثمن لوقود الموتورات الكهربائية المحلية بالدولار ، مستقبلاً يومياً كميات ضخمة من التلوث الكربوني الناتج عنها ، وما يتبعها من امراض سرطانية. في وقت تقلصت فيه الخدمات الطبية واختفى بعض الدواء وارتفع سعره، ان وجد. فالبلاد قد وصلت الى حلقة مفرغة من الفساد، الاهدال والتقاعدس، من قبل الفئات الحاكمة، التي قلما تراعي حقوق المواطنين في حياة عصرية وكريمة.

الأنكى في الأمر، ان العالم يمر الان بمرحلة انتقالية لاستخدام الطاقات المستدامة (الشمسية والرياح) خلال هذا القرن. فالقطار الاوروبية، مثلاً، قررت الالتزام باستعمال السيارة الكهربائية بحلول عام 2035. أين نحن من هذا؟ العالم يلجأ الى شيوع استعمال الكهرباء في مختلف مجالات الحياة ، ونحن نتراجع عما شيده اجدادنا من طاقة كهربائية خلال النصف الأول من القرن العشرين. اذا من غير الممكن للحكومات تزويد الكهرباء عبر المحطات الكهربائية ، لماذا لا يتم الشروع بأشاء شبكات كبرى للطاقة الشمسية لتوفير كلفة الوقود المتزايدة اسعارها عالمياً. كذلك، لحماية أرواح الناس من الأمراض السرطانية.

يمر العالم اليوم بمرحلة دقيقة. فنظراً للأولوية لمكافحة التغير المناخي، تتردد شركات الطاقة الاستثمار في الصناعة الهيدروكربونية خوفاً من القوانين البيئية التي تم تشريعها في معظم الدول الصناعية. وكذلك خوفاً من ردود فعل الرأي العام في الدول الصناعية من الاحتجاجات ضد الشركات لعدم التزامها بالقوانين البيئية. تشكل هذه الحالة الهجينة لاستعمال الطاقوتين الهيدروكربونية والمستدامة اخلالاً في الأسواق العالمية، حيث، على سبيل المثال، لم يتم تشييد مصاف لتكرير المنتجات البترولية في الولايات المتحدة منذ عقد السبعينات ولا توجد خططا اليوم لتشييد مصاف جديدة في المستقبل المنظور. وهناك كذلك النتائج المترتبة على حرب اوكرانيا. فقد حظرت اوروبا استيراد الوقود من واحدة من اكبر دول العالم انتاجاً للنفط وتكريره، الأمر الذي سيزيد من الضغط على الأسواق وزيادة أسعار المنتجات البترولية. مما يعني بدوره ثقلاً متزايداً مستقبلاً من التكاليف على لبنان التي تستورد مختلف الوقود الهيدروكربوني.

هذا، وقبل ان يتحمل المواطن اللبناني الاف الدولارات الاضافية لنصب لوحات الطاقة الشمسية والبطاريات على سطح مسكنه، ومن قبل شركات حديثة العهد ذات الخبرة القليلة حتى الان، ناهيك عن مدى التزام هذه الشركات بأمر الصيانة اللازمة في السنوات المقبلة؟

- دراسة مالية : كيف نعيد هيكله القطاع المصرفي اللبناني - د. نيكولا شيخاني - نشر ايضاً في

جريدة نداء الوطن في 2022/5/30

تقع على عاتق المصارف مسؤوليات كبيرة. قبل تفصيل ذلك، علينا أن نعلم أن لدى البنوك مشكلة سيولة ومشكلة ملاءة. في ما خص الملاءة، يذكر على سبيل المثال لا الحصر، ان المصارف دخلت في الهندسات المالية في العام 2016 وبعده. وتلك كانت اكبر الاخطاء التي ارتكبت.

خطأ الانكشاف الكبير على الدولة والبنك المركزي

أن جسامه الخطأ تكمن في الانكشاف الكبير بالدولار على مقترض واحد. وفقاً لافضل الممارسات المصرفية الدولية كان يجب الانكشاف على الدولة ومصرف لبنان بنسبة 20% من الرساميل المصرفية، اي بنحو 4 مليارات دولار فقط لكل جهة، بما يساوي 8 مليارات. في الحقيقة بلغ الانكشاف في لبنان أكثر من 20 مرة النسبة المسموحة نظرياً. لماذا؟ لأنه كان هناك استحالة لتوظيف الأموال الطائلة في الاقتصاد والاسواق.

لذا، اقول انه كان من حق البنوك او من واجبها رفض قبول الودائع الاضافية. لكن البنك المركزي قال لهم أودعوا هذه الاموال لدي اعتماداً على أن سعر الصرف ثابت. وأجرى الهندسات المالية التي دفع فوائد عليها 10 ثم 15% وأكثر. وحققت المصارف بين 2016 و2019 ارباحاً صافية بنحو 12 مليار دولار. توزع منها 5 مليارات دولار لمساهمي المصارف، والباقي أعيد ضحه في الرساميل البنكية.

إذاً، الخطأ الأول والاكبر هو الانكشاف على المخاطر الى هذه الدرجة. لدى المصارف رد على ذلك بان الانكشاف الكبير على البنك المركزي ممكن ومسموح. هذه الحجة صحيحة اذا كان الانكشاف بالليرة وليس بالعملات الاجنبية. بالليرة لأن «المركزي» يمكنه طباعتها، اما الدولار فلا يمكنه ذلك.

خطأ عدم الموازنة بين الاستحقاقات

الخطأ الثاني الذي ارتكبه المصارف هو قبول ودائع بمتوسط استحقاق سنة قابلة للتجديد، ووظفوها باستحقاقات في البنك المركزي بين 7 و10 سنوات. وهذا الخطأ يسمى عدم الموازنة بين المدى القصير والمدى الطويل بين الالتزامات والمطلوبات.

كان لدى المصارف فائض ودائع. وتلك الودائع كانت تساوي 3 مرات الناتج المحلي للبنان قبل الازمة. أرادوا تشغيل تلك الودائع علماً بأنه كان عليهم عدم قبولها بهذا الحجم الفائض. القاعدة تقول ان القطاع المصرفي يتحمل ودائع حوالى 1.7 مرة الناتج المحلي، الا اذا كان البلد يتمتع باسواق مالية مفتوحة مثل سويسرا والولايات المتحدة.

باتت الخسائر محققة ويجب تثبيتها في الميزانيات

مع توقف الدولة عن الدفع، ومع تبيان ان البنك المركزي صرف معظم الاموال المودعة لديه، دخلت المصارف في ازمة سيولة لذا وقعت في عدم القدرة على تلبية سحبوات المودعين.

الآن، وبعد أن وقعت الخسائر ويحصل تقديرها رسمياً، فعندما يأتي مدقق حسابات أي مصرف لاعداد بيانات آخر العام وتدقيق الميزانية حسب المعيار الدولي رقم 9، عليه تثبيت الخسائر المحققة. لأن الدولة توقفت عن الدفع. وهي تقول بالعلن ان البنك المركزي خاسر بنحو 65 مليار دولار.

لذا تحولت ازمة السيولة الى ازمة ملاءة. وعلى مدقق الحسابات تطبيق المعايير الدولية لا سيما المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 حتى يستطيع البنك الاجنبي المراسل الاستمرار في التعامل مع البنك المحلي المعني. بات المدقق مجبراً على وضع الخسائر كما هي.

الخسائر الاجمالية في القطاع المصرفي تتجاوز اجمالي رساميل كل المصارف بحوالى 35 مليار دولار (دولار محلي). إذاً عملياً معظم البنوك مفلسة.

الودائع إنخفضت نحو 50 الى 55 مليار دولار

الفرصة شبه الوحيدة التي كانت امام المصارف لتوظيف تلك الأموال هي تمويل الدولة بسندات خزينة بالليرة، وبالبيوروبوندرز (15 ملياراً) والايدياع في البنك المركزي، بالاضافة الى اقراض القطاع الخاص شركات وافراداً: نحن نتحدث عن 100 مليار دولار مقرضة للدولة ومصرف لبنان، و55 ملياراً للقطاع الخاص... هذه كانت الارقام عشية الأزمة. انخفضت الودائع حالياً الى نحو 100 مليار بعدما استخدمت ودائع لتسكير ديون (30 ملياراً) بالاضافة الى 20 الى 25 مليار دولار ذابنت، لأن المودع ارتضى اجراء الاقتطاع او الهيركات في السحوبات التي اجراها وفقاً لعدد من تعامليم البنك المركزي التي يمكن وصفها بالتكتيكية التضخمية الخاطئة. تضخمية لأن السحوبات على 8 آلاف على سبيل المثال، تعني 5 مرات سعر الصرف الذي كان قبل الازمة، لذا تضخمت الكتلة النقدية بالليرة.

رغم الأخطاء، فإن التعاميم، بغياب خطة شاملة، ساعدت على توفير سيولة للناس لتيسير أمور معيشتها وعدم نزولها الى الشارع، ثم أنتت منصة صيرفة... كل ذلك بغية امتصاص الصدمة المالية والاقتصادية. ذلك الامتصاص حصل باستخدام ثروات الناس وليس لخلق القيمة. وهذا ما استهلك 20 الى 25 مليار دولار من الودائع، هبط مقابلها وبنفس القيمة مطلوبات في البنوك. بهذه الطريقة أراح البنك المركزي البنوك بتلك القيمة وأراح نفسه أيضاً بالقيمة عينها.

البنوك مسؤولة ومطالبة برساميلها وموجوداتها

عندما نرفع دعوى ضد بنك ما علينا ان نعلم درجة مسؤوليته في هذه الازمة المتشابكة. اذا نظرنا الى الخسائر التي تحققت في البنك المركزي وفي البنوك سنصل الى نتيجة هي أن 50% تقع على المصارف والبنك المركزي مقابل 50% على الدولة.

اذا كانت خسارة المركزي 65 الى 70 مليار دولار، فلأنه كان يدفع مليارات الدولارات لدعم السلع والمحروقات (دعم هو من واجبات عدد من وزارات الحكومة)، فتكبد «المركزي» خسائر نيابة عن الدولة، علماً بان قسماً كبيراً خرج من لبنان بالتهريب. كما استخدم مليارات الدولارات لدعم الليرة بالاضافة الى اقراض الدولة بشكل مباشر وغير مباشر.

مسؤولية المصارف هي على مستوى أو قدر الارباح التي تحققت من الهندسات المالية، بالاضافة الاخطاء التي ذكرناها وأودت بأموال المودعين. لذا يمكن القول إن رساميل المصارف تبخرت. وهناك بنوك قابلة لهذا الواقع، مقابل بنوك اخرى قليلة وضعها افضل.

علينا انتظار اقرار قانون اعادة هيكله المصارف. ونبدأ وفقاً لذلك القانون في مراجعة جودة الأصول لكل بنك على حدة، مقابل الالتزامات. لا ننسى ان لدى المصارف اصولاً بحاجة الى اعادة تقييم لان تقييماتها قديمة.

مساهمو البنوك مسؤولون أيضاً بأموالهم الشخصية

عندما نصل الى خسارة بنك ما، ونحدد تلك الخسارة، نقارنها برأس المال ثم بالموجودات لمعرفة النتيجة السلبية وحجمها. بعد ذلك نحدد المسؤوليات وفق تدقيق جنائي لمعرفة سبب الخطأ والمتسبب به وفقاً لقانونين هما: 91/110 و67/2. نبدأ بتجميد أصول حملة الأسهم في البنك (المساهمون) كما أصول مجلس الادارة التنفيذية العليا. نتوقف امام الاخطاء المعنوية والتقنية ونحمل صاحبها المسؤولية ويلاحق على امواله الشخصية.

تبدأ المعالجات بشركة ذات غرض خاص SPV

الى ذلك، يجب تحديد الاصول الجيدة الباقية مقابل الاصول السيئة. نأخذ الاصول المصرفية السيئة ونضعها في شركة استثمار SPV، هي شركة مالية وليست مصرفية، عليها اعادة هيكلة هذه الاصول، وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي.

الاصول السيئة هي عبارة عن 80 مليار دولار لم تعد موجودة، نحذف منها رساميل المصارف، وما تبقى يوضع في شركة الـ SPV مع حصر علاقة اصولها بالبنك المركزي الى حين حل أزمة خسارة «المركزي».

يجب معارضة ما يحكى عنه لشطب 60 مليار دولار كما ورد في خطة الحكومة، بل يجب اعداد خطة لحماية الودائع بقانون يثبت الحقوق ويحميها. ثم اعداد خطة لرد الحقوق لاصحابها حتى لو استغرق الامر 20 سنة.

في مقابل الاصول السيئة في شركة الـ SPV نضع مطلوبات سيئة، ونستعين بمؤسسة التمويل الدولية المتخصصة باعادة هيكلة الاصول المتعثرة كما حصل في عدة دول في العالم. ويجري تمويل هذه الشركة حتى تصغر خسائرها تدريجياً، ويقابل ذلك رد حقوق للمودعين حتى الامتصاص النهائي. وما يبقى غير قابل للامتصاص يسجل خسارة على المودع.

نحن نتحدث عن 10 سنوات اذا بدأنا الآن. مع منع اي استنسابية بين المودعين صغاراً وكباراً وفقاً للدستور في المساواة بين الجميع.

تعديل السرية المصرفية واجراء التحقيقات اللازمة

أما تعديل السرية المصرفية فهو ضروري ويسمح بالتحقيقات الجنائية القضائية اللازمة لكشف الاخطاء وتحديد المسؤوليات. وذلك عبر الاستعانة بخبراء ماليين الى جانب القضاة. قد يستغرق الامر 6 اشهر الى سنة. ونستعين بشركة مثل «الفاريس اند مارسال» المتخصصة في اعادة هيكلية المصارف والشركات.

رفع دعاوى ضد مدققي الحسابات والحصول على تعويضات

هناك مسؤوليات على مدققي الحسابات، لانه يفترض انهم مستقلون وعلميون في اعمالهم، كان عليهم التنبيه منذ سنوات طويلة. يمكن للبنانيين رفع دعاوى ضد هؤلاء وربح تعويضات. سبق وحصل ذلك حول العالم لا سيما في قضية انرون الاميركية للطاقة قبل اكثر من 20 سنة.

المسؤولية الأولى على الدولة ثم مصرف لبنان

لكن المحاسبة الاولى هي للدولة جراء اخطاء مزمنة ومتراكمة على مدى 30 سنة. ثم محاسبة البنك المركزي لأنه سايير الاعيب الدولة ولبي طلباتها باستمرار، مثل دعم السلع فذلك مخالف لقانون النقد والتسليف. كما ان دعم الليرة كان يجب ان يكون ضمن استراتيجية نقدية ولفترة من الزمن وليس لمدة أكثر من 20 سنة متواصلة. بالاضافة الى التورط في التوسع في اقراض الدولة بشكل غير مباشر مثل شراء سندات الخزينة.

حوكمة تشمل «المركزي» والبنوك والهيئات الرقابية

يتطلب هذا السيناريو استقلالية تامة للجنة الرقابة على المصارف، وكذلك هيئة التحقيق الخاصة وهيئة اسواق المال. هيئات تقتصر ولاية اعضائها على فترة واحدة غير قابلة للتجديد.

على صعيد مجالس ادارات البنوك يجب زيادة عدد الاعضاء المستقلين، والتأكد من عدم تراكم الادوار بين الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس الادارات، لضمان الاستقلالية الكاملة دون اي تضارب للمصالح. كما ان تفويض مجلس الادارة يقتصر على فترتين غير متتاليتين كحد اقصى (الامر عينه ينطبق على حاكم البنك المركزي ونوابه).

بالاضافة الى ذلك يجب انشاء وحدة رقابية داخلية قوية داخل كل بنك، لضمان تطبيق العمليات والاجراءات بما يتماشى مع معايير الحوكمة الرشيدة. هذا من شأنه ضمان الحد من تضارب المصالح المحتمل، ومراقبة مناسبة للمخاطر تدقيق صارم في العمليات. وسيكون للاعضاء المعرضين سياسياً PEPs حد لا يسمح بتجاوزه لتجنب تضارب المصالح النظامية والمزمنة بين المجالين السياسي والمصرفي.

مليارا دولار من الذهب للمساهمة في رسملة البنوك الجديدة

بنتيجة ذلك، يتحجم القطاع الى نحو 8 الى 10 مصارف تقريبا بما يتناسب مع الحجم الجديد الصغير للنتائج المحلي. برساميل جديدة قد لا تتجاوز 6 الى 7 مليارات دولار فقط.

بالنسبة لرسملة المصارف القابلة للاستمرار وعددها بين 8 و10، يمكن استخدام ملياري دولار من قيمة الذهب، فيدخل البنك المركزي في رساميل تلك المصارف بما يشجع بنوكاً اقليمية ودولية على القيام بالمثل، بالاضافة الى 20% من الرساميل تخصص لمساهمين آخرين سواء المساهمين في البنوك القائمة او غيرهم. مع التشديد على أن الذهب يمنع استخدامه لسداد عجز أو دين بل يجب أن يكون أصلاً منتجاً.

(* مستشار مالي ومصرفي)

- دراسة سياسية : مثالته في مجلس النواب اللبناني الجديد - نذير رضا - نشرت ايضاً في ملاحق
جريدة الشرق الاوسط في 2022/5/28

لا يخفي الصراع بين كبرى الأحزاب اللبنانية على حيازة الأكرتية النيابية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، الواقع المستجد للمرة الأولى منذ العام 2005. وهو خروج البلاد من ثنائية «8 آذار» و«14 آذار»، ووصول كتلة مستقلة وازنة إلى البرلمان، تقسم مجلس النواب إلى ثلاث قوى لا تستطيع إحداها اتخاذ أي قرار بمعزل عن تحالف مع آخر. السبب هو افتقار كل من القوى الثلاث إلى أكرتية النصف زائد واحد، في حين تحتاج الاستحقاقات الكبرى التي تتطلب غالبية الثلثين، إلى تحالفات أوسع، وهو ما يجعل التوافق ممراً إلزامياً لإنجاز أي استحقاق، بمعزل عن الشعارات الكبيرة وعرض القوة الظاهر منذ صدور نتائج الانتخابات في 17 مايو (أيار) الحالي.

إذا كان اللبنانيون يتهيون مصطلح «المثالته»، الذي جرى تداوله في السنوات الماضية للإشارة إلى مساعي الشيعة لانتزاع حصة في السلطة توازي حصة الموارنة والسنة -، وبالتالي، الانقلاب على مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين الذي تكرر في اتفاق «الطائف» في العام 1989 بمعزل عن الأعداد - فإن البرلمان الجديد يجسد «مثالته» من نوع آخر. إنها النتيجة التي أفضت إليها الانتخابات، بعد دخول كتلة ممن يوصفون بـ«التغييريين» والمستقلين تناهز الـ26 نائباً، ما يتخطى عدد كتل الأحزاب التقليدية كل واحدة منها على حدة.

لقد انتظر اللبنانيون الانتخابات النيابية الأخيرة بفارغ الصبر أملين في التعبير عن حرصهم على فرض التغيير في صناديق الاقتراع، وذلك بعد انتفاضة شعبية اندلعت في 17 أكتوبر (تشرين الأول) 2019 على خلفية تدهور الأوضاع المعيشية والأزمات المالية والاقتصادية والسياسية. وحقاً، سُجل ترشح العشرات من الشخصيات المستقلة وممثلي المنظمات غير الحكومية، بعضهم شارك في ساحات الانتفاضة، بغرض نقل المعارضة في الشارع إلى البرلمان... والنضال من داخل المؤسسات بغرض تحقيق تغيير في المقاربات الاقتصادية والسياسية.

منافسة مدنية

بلغ عدد اللوائح التي خاضت غمار الانتخابات 103 لوائح، تضم 718 مرشحاً كانوا يتنافسون على 128 مقعداً. وهو ما يعني أن عدد اللوائح زاد عن عددها في انتخابات عام 2018 التشريعية 26 حين اقتصرت المعركة على 77 لائحة.

ولقد تصدرت طرابلس (ثاني كبرى مدن لبنان) الدوائر الانتخابية بـ11 لائحة متنافسة، وجاءت دائرة بيروت الثانية في المرتبة الثانية إذ ترشح فيها 87 مرشحاً ينضون في 10 لوائح، وتشكل هاتان الدائرتان أكبر ثقلين للأصوات السنوية في لبنان. وفي المقابل، سجلت دائرة الجنوب الثالثة - في قلب العمق الشيعي - العدد الأقل للوائح بين الدوائر بـ3 لوائح. ولقد أرجع باحثون لبنانيون ارتفاع أعداد اللوائح المتنافسة في الدوائر ذات الغالبية السنوية، إلى غياب رئيس الحكومة السابق سعد الحريري وتيار «المستقبل» عن المشهد الانتخابي، ما أتاح للوجوه و«القوى التغييرية» الجديدة فرصة طيبة للتنافس.

وللعلم، إلى جانب عزوف رئيس تيار «المستقبل» عن المشاركة بالانتخابات ترشحاً واقتراعاً، وهو الذي كان صاحب أكبر كتلة سنوية في البرلمان السابقة كانت تضم 19 نائباً، عزف عن الترشح أيضاً كلٌّ من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيسي الحكومة الأسبقين تمام سلام وفؤاد السنيورة، وهذا رغم دعم ميقاتي والسنيورة تشكيل لوائح في الشمال (طرابلس وعكار) وبيروت.

تقسيم الدوائر الانتخابية

انتخابياً ينقسم لبنان إلى 15 دائرة كبرى، هي: بيروت الأولى (شرق العاصمة) وبيروت الثانية (غرب العاصمة)، والجنوب الأولى والجنوب الثانية والجنوب الثالثة، والشمال الأولى والشمال الثانية والشمال الثالثة، وجبل لبنان الأولى وجبل لبنان الثانية وجبل لبنان الثالثة وجبل لبنان الرابعة، والبقاع الأولى والبقاع الثانية والبقاع الثالثة.

كذلك يضم المجلس النيابي اللبناني 128 مقعداً مقسمة على الدوائر الخمسة عشر، كل مقعد محدد بطائفة معينة حسب القانون الانتخابي اللبناني. وقارب عدد المقترعين الـ1.8 مليون مقترح، من أصل 3.7 مليون ناخب، بنسبة الاقتراع 49.68 في المائة في الدوائر الانتخابية الـ15، احتلت دائرة جبل لبنان الأولى الكبرى المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة اقتراع التي شكلت 66.515 في المائة في وقت احتلت فيه دائرة بيروت الأولى الكبرى المرتبة الأخيرة بنسبة اقتراع 33.19 في المائة.

«حزب الله» يفقد الأكثرية

نتائج الانتخابات كانت صادمة، إذ فقد «حزب الله» وحلفاؤه الغالبية النيابية، مقابل تقدم واضح لكتلة خصومه، وظهور كتلة نيابية غير محسوبة على الطرفين، ولو أن بعضها يتقاطع مع الحزب ومع خصومه على عناوين استراتيجية واقتصادية ومعيشية.

وعلى صعيد التفاصيل سجلت النتائج زيادة في الحجم التمثيلي لكتلة «القوات اللبنانية»، إذ ارتفع من 15 نائباً إلى 19، كذلك ارتفعت كتلة «الحزب التقدمي الاشتراكي» بنائين، وشهدت كتلة «حزب الله» ارتفاعاً بثلاثة نواب لتصبح 16 نائباً. أما المتراجعون، فهم كتلة «التيار الوطني الحر» (التيار العوني) بستة نواب، و«حركة أمل» بنائين، و«المردة» بنائب، و«المستقلون السنة» بنائين، وسط خسائر لافتة في صفوف حلفاء دمشق في لبنان. ومن ثم، بعدما كان «حزب الله» وحلفاؤه يمتلكون غالبية نيابية (النصف زائد واحد)، فإنهم باتوا يمتلكون اليوم 62 نائباً - حسب ما يقول الحزب - مقابل 71 في البرلمان السابق.

أمر آخر كان بارزاً هو أن الممثلين (النواب) الـ 27 للطائفة الشيعية في البرلمان، ظلوا حصراً من حصة الثنائي «حزب الله» و«حركة أمل»، كما أن معظم الممثلين لطائفة الموحدين الدروز كانوا من حصة «الحزب التقدمي الاشتراكي» باستثناء نائب تغييري واحد يلتقي مع جنبلاط على العديد من العناوين السيادية والاقتصادية. وهذا يعني أن الاختراقات الكبرى حصلت في صفوف المسيحيين والسنة.

تغيير... لا «التغيير»

والحال أن نتائج الانتخابات، حققت «تغييراً» في المشهد السياسي اللبناني، لكنها لم تحقق «التغيير» المنشود. إذ بقيت الأحزاب التقليدية تحتفظ بنفوذ وازن في البرلمان، وتنقسم إلى فئتين متنافرتين على العناوين الاستراتيجية المتصلة بسلاح «حزب الله» من جهة، والعناوين الاقتصادية المتصلة بتشكيل صندوق سيادي وبيع أو التصرف بأموال الدولة لسد العجز في الميزانية العامة، وتوزيع الخسائر بين الدولة ومصرف لبنان المركزي والمصارف والمودعين للنهوض من الأزمة الاقتصادية عبر التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتحقيق التعافي المالي.

كذلك، لا تحمل النتائج أي مؤشرات على تغييرات في نظام الحكم التشاركي القائم على «الديمقراطية التوافقية»، رغم الدعوات المتنامية في أوساط «التغييريين» وقوى أخرى في السلطة إلى الانتقال إلى الدولة المدنية، أو على الأقل، تنفيذ البنود غير المنفذة حتى الآن من «اتفاق الطائف».

وبدا جلياً أن التوصل إلى أي تسوية وفق النظام «البرلماني التشاركي» المعمول به في لبنان والمصطلح على تسميته «ديمقراطية توافقية»، يتطلب جهوداً مضنية لحشد التأييد على أي ملف معيشي أو سياسي، بالنظر إلى أن المستقلين ليسوا كتلة واحدة، خلافاً لما كان الأمر عليه في السابق.

اتفاقات «على القطعة»

في البرلمانات السابقة، كان المطلوب من أي طرف نيابي يتقدم باقتراح قانون، أن يعقد تسويات مع ممثلي الأحزاب والتكتلات الكبرى. لكن الانتخابات أفرزت واقعاً مستجداً يرسم تغييراً واضحاً في طريقة الحكم. إذ فرضت نتائج الانتخابات النيابية على التكتلات النيابية الكبيرة الحاجة إلى عقد تحالفات مع شخصيات مستقلة وقوى تغييرية لتتمكن من تمرير أي قانون، أو لإيصال رئيس جديد للحكومة. فمعظم الأحزاب الكبيرة ما عادت لها القدرة السابقة على اتخاذ القرارات، بل باتت ملزمة بحشد أصوات النواب، نائباً بنائب، بدلاً من الطريقة السابقة التي كانت قائمة على تفاهات بين رؤساء الكتل أو زعماء التيارات والأحزاب.

وواقعياً، أفضت نتائج الانتخابات إلى «خريطة» جديدة في البرلمان، تتضمن خمسة تكتلات نيابية يُصطلح على تسميتها «بلوكات» تمتلك نحو ثمانين نائباً من دون الحلفاء. وهي تكتلات منقسمة سياسياً على عناوين اقتصادية واستراتيجية، في إشارة إلى تكتل «التيار الوطني الحر» (التيار العوني) و«القوات اللبنانية» و«حزب الله» و«حركة أمل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي».

هذه «البلوكات» الكبيرة تختلف على عناوين سياسية واستراتيجية واقتصادية، رغم أنها تلتقي إلى حد بعيد في بعض الملفات، وتتضارب في ملفات أخرى. ففي حين يختلف «التيار العوني» و«أمل» على معظم العناوين، يلتقي «حزب الله» مع العونيين على عناوين كثيرة، رغم التباين في ملفات أخرى. وبينما يختلف الحزب مع «التقدمي الاشتراكي» على الكثير من العناوين، وربما لا يلتقيان إلا على موضوع رفض زيادة الضرائب، يلتقي «الاشتراكيون» مع «أمل» على عناوين كثيرة ضمن انسجام إلى حد بعيد، تعززه العلاقة المتينة بين زعمي الحزبين، رئيس مجلس النواب نبيه بري والزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط.

أيضاً، تنقسم الروابط بين «البلوكات» الكبيرة إلى علاقات ثنائية متينة بين أقطابها، وعلاقات أقل متانة بين حلفاء الحلفاء. فعلى صعيد العلاقات المتينة، تبرز علاقة «أمل» و«الاشتراكي»، وعلاقة «حزب الله» و«أمل»، و«حزب الله» و«التيار العوني»، و«الاشتراكي» مع «القوات»... وتتضاءل لتتوقف على عناوين محددة ومحصورة بين «التيار» و«القوات» اللذين توافقا على قانون الانتخاب مثلاً في المجلس السابق والتحقيقات في مرفأ بيروت ورفض إقرار قانون العفو العام... أما «الاشتراكي» فتقاطع مع «التيار» في ملف المرفأ، وهي نقطة تنافر بين جنبلاط وبري.

كتلة «تغييرية» واحدة

في المقابل، يمثل تشكيل كتلة نيابي صلب بين «القوى التغييرية» أبرز التحديات التي تواجه عمل النواب «التغييريين» الجدد، الذين يلتقي معظمهم على عناوين معيشية واقتصادية واستراتيجية. ويمثل هؤلاء منظمات المجتمع المدني والقوى المستقلة عن الأحزاب في معظم الأراضي اللبنانية، بدءاً من الجنوب إلى صيدا وبيروت والجبل، وصول إلى الشمال والبقاع في شرق لبنان.

ووفق مصادر مواكبة للاتصالات الأولى التي عقدت بين «قوى التغيير»، أن ثمة توجهاً لتأسيس كتلة يمثلهم، ربما يحمل اسم «تكتل التغيير». ولكن «لم يطرأ أي خرق على هذا المستوى بعد، ولا تزال الأمور في خضم المناقشات والاتصالات»، علماً بأن اجتماعاً أولياً عقد بين النواب المنتخبين وضاح الصادق والدكتورة نجاته عون ومارك ضو، وظهرت صورة له، من غير الإعلان عن نتائج هذا الاجتماع.

وتقول المصادر إنه لم يُعقد أي اجتماع بعد يضم النواب الـ14 الذين يمثلون المجتمع المدني بأكملهم، باستثناء الحلقة التلفزيونية التي أعدها الإعلامي مارسيل غانم وجمعهم على منصة تلفزيونية واحدة. وتشدد المصادر على ضرورة أن يكونوا كتلة واحدة بهدف تشكيل قوة ضغط في مواجهة استحقاقات كثيرة تنتظر البرلمان، لتجنب تصويت متفرق لهم، كما لتجنب الأوراق البيضاء والمقاطعة إزاء الاستحقاقات الكثيرة، والتوصل إلى موقف واحد. وتؤكد المصادر وجود ثوابت تجمع نواب «التغيير» وفي مقدمها تأمين الكهرباء والدواء والتعليم والصحة والنهوض بالاقتصاد واسترداد الأموال المنهوبة.

كذلك، يلتقي الكثير من النواب على عناوين استراتيجية متصلة بسلاح «حزب الله» ويتوافقون على مبدأ حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، كما يلتقي معظمهم على رفض أي خطة لزيادة الضرائب، وتحميل المودعين الخسائر للخلاص من الأزمة الاقتصادية. وكان لافتاً موقف النائب المنتخب إبراهيم منيمنة قبل أيام، حين أكد موقفه السابق أن المصارف مسؤولة عن مغامرتها بأموال المودعين ويجب أن تتحمل المسؤولية بالدرجة الأولى، وأعلن معارضته لبيع أصول الدولة، خصوصاً في هذه المرحلة، كما تحدث عن «شكوك» تساوره حول طرح الصندوق السيادي، داعياً إلى «إجراء إصلاحات أساسية بالمرافق العامة لتكون منتجة».

نواب انتخبوا بأقل من ألف صوت

يعتمد لبنان نظام الاقتراع النسبي مع صوت تفصيلي على أساس القضاء. وأسفر هذا القانون في انتخابات عام 2018 كما في انتخابات عام 2022 عن فوز نواب بعدد قليل من الأصوات، يقل عن ألف صوت، بينما خسر نواب حصداً آلاف الأصوات، وذلك لأن لائحتهم الانتخابية تكون قد استنفدت المقاعد المخصصة لها.

وهذه المرة فاز النائب جميل عبود في دائرة طرابلس-المنية-الضنية بـ79 صوتاً، كما فاز أحمد رستم في دائرة عكار بـ324، وفازت سينتيا زراير في دائرة بيروت الأولى بـ486، والدكتور شربل مسعد في دائرة صيدا جزين بـ984، والدكتور غسان سكاف في دائرة البقاع الغربي - راشيا بـ776. وفي المقابل، خسر إبراهيم عازار في جزين رغم حصوله على 7894 صوتاً لأن لائحته لم تصل إلى الحاصل، كما خسر إيلي الفرزلي في البقاع الغربي رغم حصوله على 2304 أصوات، لأن لائحته استوفت كل المقاعد المخصصة لها.

«ألغام» البرلمان الجديد

< تتصدّر القوانين الإصلاحية وتحسين الخدمات ونمط حياة اللبنانيين، قائمة الأولويات التي يتعين على البرلمان الجديد التعامل معها، بهدف انتشال البلاد من انهيار اقتصادي غير مسبوق يشلها منذ أكثر من سنتين.

بدايةً، على البرلمان سلوك المسار القانوني الذي يبدأ من انتخاب الرئيس ونائبه وهيئة مكتب المجلس، وهو أول الاستحقاقات التي تنتظر البرلمان، يليه تشكيل اللجان النيابية لبدء البرلمان العمل. وبعد إنجاز ذلك، يتعين على البرلمان تلبية الدعوة الرئاسية للمشاركة في الاستشارات النيابية الملزمة لاختيار رئيس للحكومة، وبعدها مناقشة البيان الوزاري للحكومة بغرض منحها الثقة بعد تأليفها.

ولكن مع فقدان الليرة اللبنانية القسم الأكبر من قيمتها مقابل الدولار الأميركي، باتت الأولوية أمام البرلمان إقرار القوانين المتصلة بخطة التعافي المالي والاقتصادي، والاتفاق على توزيع الخسائر وإقرار الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن إقرار القوانين الإصلاحية وحث الحكومة على تنفيذ بعض القوانين التي أصدرتها مجالس النواب السابقة، ويناهاز عددها الـ72 قانوناً، وفي مقدمها تعيين الهيئات الناظمة لقطاعات الكهرباء والطيران المدني والاتصالات والنفط.

وحقاً، يصعب على البرلمان استعادة ثقة المجتمع الدولي بلبنان من دون تشريع قوانين إصلاحية من أجل حصول لبنان على دعم مالي يساعده على الخروج من الأزمة. وبات ملحاً إقرار قانون «الكابيتال كونترول» وإعادة هيكلة القطاع المصرفي والمصرف المركزي، وأيضاً القطاع العام. وينظر كثيرون إلى تلك التشريعات على أنها «ألغام» تنتظر البرلمان الجديد، بالنظر إلى الانقسام حول تفاصيل التشريعات وحدة الخلافات السياسية التي تحول دون إقرارها بسهولة.

فوز 8 نساء... وخروج حلفاء النظام السوري

< دخلت إلى البرلمان الجديد 8 سيدات، هن: الدكتورة عناية عز الدين عن «حركة أمل»، وستريدا جعجع والدكتورة غادة أيوب عن «القوات اللبنانية»، وندى البستاني عن «التيار الوطني الحر»، والدكتورة نجاة خطر عون والدكتورة حليلة القعقور وبولا يعقوبيان وسينتيا زراير عن «التغييريين» والمجتمع المدني.

من ناحية ثانية، كان لافتاً خسارة أبرز حلفاء النظام السوري في لبنان وهم: طلال أرسلان (وهو من الزعامات الدرزية التاريخية) عن المقعد الدرزي في عاليه لصالح النائب «التغييري» مارك ضو، كذلك خسر حليفه الوزير الأسبق وئام وهاب عن المقعد الدرزي في الشوف. وأيضاً خسر فيصل عمر كرامي عن المقعد السنّي في طرابلس، وهو نجل رئيس الحكومة الراحل عمر كرامي، وسليل عائلة سياسية تاريخية عريقة، بالإضافة إلى نائب رئيس البرلمان إيلي الفرزلي، والقيادي في الحزب السوري القومي الاجتماعي أسعد حردان، الذي لم يفارق الحياة البرلمانية منذ 1992. ولقد حل محل حردان النائب «التغييري» الدكتور إلياس جرادي في قضاء مرجعيون في الجنوب، كما كان لافتاً خسارة المصرفي مروان خير الدين عن مقعد حاصبيا في الجنوب، ولقد حل مكانه «التغييري» فراس حمدان الذي أصيب في عام 2020 خلال الاحتجاجات أمام مقر البرلمان.

- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
• مواقف وآراء:

- موقفنا من المرشحين لرئاسة الجمهورية

"نطلب من كل مرشح للرئاسة برنامج سياسي، ولو ان مرشح الرئاسة ليس مسؤولاً عن اي برنامج سياسي لانه لا يحكم وفقاً للديموقراطية. ولكن درجنا في هذا البلد على ان يكون هو رأس الدولة والفاعل فيها وفق تقدير خاطئ يجب تصليحه في كل حال، وتكون الحكومة في معظم الاحيان، وخاصة رئيس الحكومة، لا يستطيع ان يعمل الشيء الكثير، نظراً لعدم وجود احزاب في المجلس النيابي تدعم رئيس الحكومة، اعني احزاباً قوية، لهذا السبب نطرح برنامج احزابنا لكل مرشح للرئاسة، وسنطلب منه ان يقول لنا رأيه، وطبعاً هذا ليس كافياً، لان كثيرين من المرشحين غير صادقي النية. قد يقولون شيئاً ويفعلون شيئاً اخر، بحيث ان الثنائية او الازدواجية تسيطر على قسم كبير ليس فقط من الجيل القديم، بل ايضاً من الجيل الجديد. ولكن موقف الحركة الوطنية هو الضمانة الكبرى ودعم حركة جماهيرها، التي تحتفظ به لأجل فرض الخطوات على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لتحقيق ما يمكن تحقيقه من برنامج الاحزاب والقوى الوطنية. ونتمنى ان يتحقق كل هذا البرنامج."

(المرجع: حديث كمال جنبلاط للتلفزيون في 10 نيسان 1976. ورد في الصفحة 122 من كتابه حوار سياسي لبناني وعربي ودولي)

- الوفاق الدولي وانعكاساته على الاوضاع العربية

"يبدو ان سياسة الوفاق الدولي تلعب دورها على الصعيد العربي العام، وعلى صعيد الحل المقترح للقضية الفلسطينية، ولكن المهم في نظري هو ان حكومات بعض الدول العربية وحكامها كانوا بتصرفاتهم غير

الواعية وغير الملتزمة بموجبات الصداقة والوفاء يدفعون الاتحاد السوفياتي الى موقف من المرارة ثم عدم الاكتراب واللامبالاة ، ومن المؤسف ان هذه الدول العربية لم تتخذ موقفاً واضحاً من القضية الفلسطينية ، وكانت تكتفي بالشعارات وبترداد الكلمات التي لا تعني شيئاً بالنسبة للقضية الفلسطينية وتشكل انحرافاً عن الخط الخلفي المفروض في السياسة .

وكنا نتمنى على هذه الدول العربية التي نتحدث ليلاً ونهاراً عن القضية الفلسطينية ، وتتهم هذا وذلك بالخيانة ، ان تتمنى على الاقل ، علناً وبالجرأة السياسية المطلوبة موقفاً كهذا : عدم القبول بأي حل للقضية الفلسطينية لا يلتزم اولاً باعادة اسرائيل الى حجمها المخطط له في قرارات الامم المتحدة سنة 1947. وثانياً بالمطالبة باعادة النازحين الفلسطينيين الى ممتلكاتهم وديارهم في فلسطين وممارسة الحريات السياسية والمشاركة في التمثيل والحكم وكنا نرى بوضوح عندما نطرح على بعض الحكام العرب الخروج من دائرة المبهمة والشعارات ، ولا يرغبون في اتخاذ مواقف واضحة رغم تحديثهم طوال الوقت عن الحلول التصوفية او الاستسلامية . وهذا ما كنا نرى فيه ضعفاً في الموقف العربي واضعاف لركائز القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي." .

(المرجع: مقابلة له مع الصحفي الياس حنا في 17/4/1976 لجريدة الانباء ورد في الصفحة 128 من كتابه حوار سياسي لبناني وعربي ودولي)

• من اقواله:

- لبنان والثورة الفكرية

"ان لبنان يشهد الآن ثورة فكرية هائلة وتطوراً ستكون له آثاره البعيدة المدى . فاللبنانيون بدأوا يتخلصون من العنعنات الطائفية والمذهبية والعشائرية والاقطاعية ، ليقوموا دولة لبنانية حديثة .

هناك لبنان القديم ولبنان الجديد ، وثمة صراع متواصل بينهما. ولكن القديم يفسح المجال ، باستمرار وبصورة لا ارادية حيناً ومرغماً حيناً اخر امام الجديد. وفي اعتقادي انه بعد فترة قصيرة تكون العناصر الشابة من عمال وطلاب وفلاحين هي القوة المسيطرة التي يستحيل تنفيذ شيء في لبنان دون ارادتها.

ان زهاء 60% من اللبنانيين هم في سن الشباب ولهذا ارى ان لبنان آخذ في التطور بسرعة ، ويؤسفني القول ان المتقدمين في السن من الوزراء والنواب والسياسيين يجدون انفسهم عاجزين عن تفهم حقيقة ما يجري بين ابناء الجيل الجديد.

واود ان اقول اخيراً اننا نمر بمرحلة حاسمة جداً ننتقل بها من الماضي البالي الى مستقبل جديد لكي نقيم دولة لبنانية متحدة ، على اساس النوايا الحسنة بين طوائفها ، وعلى اساس ارادة جميع اللبنانيين في بناء دولة عصرية لا مجال فيها للطائفية وتجارها او الاقطاع او الاستغلال ، ان هذه كلها يجب ان تزول ، واذا

لم يتحقق ذلك سلباً فان التغيير سيحدث على اي حال ، ولكن بشكل عنيف . وكلما اسرعا بتحقيق التغيير بشكل مسالم وهادئ وتطوري ، كلما كان ذلك افضل واحسن . "

(المرجع: من حديث له امام وفد طلاب اميركي من الكلية الحربية في 1970/4/25 ، ورد في الصفحة 47 من كتابه قرار سياسي لبناني وعربي ودولي)

- سياسة الدكاكين والمسؤولية عن الفساد في الحكم

"ان المسؤولية عن الفساد في الحكم في لبنان ليس النظام اللبناني ، بل الاخلاق والسياسة اللبنانية هي السبب ، لان احداً من رؤساء الجمهورية لم يحكم بتجرد كامل ، اذا استثنينا "فؤاد شهاب" وفي عهد الانتداب "ايوب ثابت" و "شارل دباس".

الزعماء السياسيون في بلادنا لا يعرفون معنى الالتزام بالضمير والتجرد عن الهوى وممارسة وظيفتهم بروح المسؤولية و بلباقة رجل الدولة . كذلك هناك مسؤولية على التمثيل السياسي الاكثري ، والنظام الطائفي الذي يحول دون تمكين النخبة من ان تتمثل . لذلك نحن نطالب بالغاء الطائفية السياسية، وتطبيق التمثيل النسبي في الانتخابات النيابية ، وبإقرار سن الـ64 لتقاعد النائب وسواها من الاصلاحات الجوهرية لضمان نزاهة النائب والوزير والرئيس . وسوء الاخلاق السياسية يطال معظم النواب والوزراء الذين طغت عليهم ذهنية المركنتيلية السياسية ، فتصوروا السياسة دكانا كسائر الدكاكين وليس على اساس انها مهنة شريفة ، بل اشرف المهن على شريفة الاطلاق".

(المرجع: حوار صحفي مع سونيا بيروتي لجريدة المحرر في 1976/9/23 ورد في الصفحة 131 من كتابه حوار سياسي لبناني وعربي ودولي)

• مطالب ومشاريع اصلاحية : الواقع يستوجب قيام ثورة دستورية وتنظيم ممارسة الدستور

"ان تحقيق ثورة دستورية وتنظيم ممارسة الدستور يجب ان يتضمن ، في اعتقادنا ، ادخال اصلاحات على الدستور ، وعلى قانون الانتخاب تشمل ما يلي:

1- تعديل قانون الانتخاب بجعل القاعدة النسبية اساساً للتمثيل ، لضمان قيام حزب الاكثرية وحزب الاقلية في المجلس النيابي ، ولا تتم وتساوى اللعبة البرلمانية الا بتأمين حزب يمثل الاكثرية بشكل طبيعي ينبثق من التزام الشعب الحزبي بها. وكذلك تعديل الدستور بجعل الطعون في الشؤون الانتخابية تتولاها محكمة قضائية خاصة ، والغاء قاعدة التمثيل الطائفي .

2- جعل انتقاء رئيس الحكومة يتم بعملية انتخاب في المجلس النيابي يولى بعدها حكماً سلطة تأليف الحكومة. وتكون لرئيس الحكومة صلاحيات اختيار اعضاء حكومته بشكل مستقل تماما.

3- انشاء محكمة قضائية عليا للبحث في دستورية القوانين وموافقة الاجراءات العامة لما يفرضه الالتزام بوثيقة حقوق الانسان والحريات العامة .

4- انشاء مجلس تمثيلي دستوري اخر لتمثيل جميع النشاطات اللبنانية المادية منها والنقابية والمعنوية والطلابية والبلدية والموظفين وسواهم من الفئات العاملة في الحقل الخاص والعام ، ويكون لهذا المجلس صلاحية مناقشة مشاريع القوانين والتصديق عليها.

5- تأمين استقلال السلطة القضائية يجعل مجلس القضاء الاعلى يهيمن على التعيينات والترقيات والمناقلات ، على ان يبقى لوزير العدل صلاحية المراقبة بواسطة التفتيش ، وصلاحية الهيمنة على قضاة التحقيق بوصفهم يمثلون الحق العام اي الدولة .

6- اناطة حق تعيين الموظفين بمجلس الخدمة المدنية ، والغاء الطائفية السياسية من تعيينات الموظفين

7- الفصل بين النيابة والوزارة بجعل رديف وبديل للنائب الوزير يقوم مقامه طوال توليه الوزارة

8- تخفيض سن الاقتراع الى الثامنة عشرة .

9- انشاء مجالس تمثيلية محلية في المناطق تنتخبها الهيئات المتنوعة في المنطقة ، ويكون لها صلاحيات واسعة لا مركزية في الاعمار والانفاق ومراقبة الشؤون الادارية تحقيقاً لمبدأ المشاركة السياسية على اوسع ما يمكن استيعابه.

10- تأمين نظافة الحكم والحكام بجعل رئيس الجمهورية والوزير والنائب وارباب المسؤولية في الادارة يخضعون طوال حياتهم لمراقبة ديوان المحاسبة السنوية لايراداتهم ومصاريفهم هم وذويهم

11- انشاء لجنة تحقيق دائمة نيابية تتلقى الشكاوى من المواطنين وتحقق بها وانشاء لجنة نيابية ايضاً لمراقبة صرف الموازنة.

12- وبحكمة، وباختصار، ان تنظيم ممارسة الدستور أصبح ضرورة ملحة لتأمين الديمقراطية السياسية بما تفرضه من حرص دائم على مبدأ انفصال السلطان وتعاكسها وتناقضها لكي تتأمن واقعاً وفعلاً الحرية والديموقراطية السياسية. ان مثل هذا التنظيم يخرجنا بشكل دائم وثابت من دوامة الازمة المستمرة التي نعيشها منذ عهد الاستقلال والتي تسببت بأكثر من انتفاضة شعبية ."

(المرجع: مقال في جريدة الانباء في 15/6/1973، ورد في الصفحة 84 من كتابه اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها)

- علوم وتكنولوجيا: البلاستيك مشكلة واربعة حلول – نجيب صعب – جريدة الشرق الاوسط في

2022/5/7

تقشي جائحة «كورونا» أعاد معضلة النفايات البلاستيكية إلى الواجهة. فمع أن كمية النفايات، عامة، تضاءلت خلال سنتين بسبب الحجر وتراجع النشاط الاقتصادي، إلا أن استهلاك الأدوات الطبية ذات الاستعمال الواحد ازداد أضعافاً، من الكمادات والقفازات، إلى العبوات المستخدمة لإجراء الفحوصات في المختبر أو المنزل. وتقدر دراسة بريطانية حديثة أن عبوات الفحص المنزلي التي استخدمها العالم خلال سنة هي بحجم 1200 بركة سباحة أولمبية، ويمكنها تعبئة 12 مليون مغطس حمام.

بعض النفايات البلاستيكية انتهت في المحارق والمطامر، والبقية ذهبت مباشرة إلى مكبات عشوائية، لتلوث الأرض والبحار. وفي حين تم التعامل مع هذه العبوات البلاستيكية كنفايات طبية خطيرة وسامة، فقد تبين لاحقاً أنه يمكن تدويرها وإعادة تصنيع أدوات أخرى مفيدة منها، لأن الوباء ينتقل في الهواء وليس عن طريق اللمس.

المطلوب ليس منع استعمال البلاستيك، بل إدارة إنتاجه واستخدامه وإعادة تصنيعه والتخلص من فضلاته على نحو ملائم. وليس غريباً أن يكون إنتاج البلاستيك تضاعف مرات خلال العقود الأخيرة، لما له من استخدامات مفيدة. فهو خفيف الوزن، قليل الكلفة، يساعد في حفظ الطعام والعزل الحراري للأبنية وتعزيز كفاءة السيارات، إذ يخفف وزنها حين يحل مكان القطع المعدنية. آلاف الاستخدامات المفيدة للبلاستيك كانت وراء مضاعفة إنتاجه خلال السنوات العشرين الأخيرة من 234 مليون طن إلى 460 مليون طن في السنة. لكن كمية النفايات البلاستيكية ازدادت بنسبة أكبر خلال الفترة نفسها، من 156 مليون طن إلى 353 مليون طن سنوياً. والسبب أن إعادة التصنيع لم تواكب زيادة الإنتاج، إذ اقتصرت على 9 في المائة من الفضلات البلاستيكية، بينما انتهى 19 في المائة منها إلى المحارق، و50 في المائة إلى المطامر الصحية، ودُفن الباقي في مكبات عشوائية أو حُرق في الهواء الطلق.

الإدارة السيئة هي السبب الرئيسي لتسرب 22 مليون طن من الفضلات البلاستيكية سنوياً إلى الطبيعة مباشرة. أما كميات الفضلات البلاستيكية المتجمعة في الأنهار والبحيرات والمحيطات فتصل حالياً إلى 150 مليون طن. لذا من الضروري البدء سريعاً بتنظيف المكبات البرية والأنهار من الفضلات، لمنع تسربها إلى البحار والمحيطات. فكلما تأخر الوقت ازداد خطر النفايات البلاستيكية، بتحولها إلى أجزاء صغيرة يصعب جمعها، عدا كونها الأشد ضرراً بالصحة. وإلى جانب الضرر على الصحة البشرية، تؤدي الإدارة السيئة للبلاستيك إلى أضرار في الحياة البرية والأنظمة الطبيعية، وخسائر اقتصادية ناجمة عن أثر النفايات البلاستيكية على تدهور الثروة البحرية، بما يُفقد صيادي الأسماك مصدر رزقهم، ويضرب السياحة الساحلية بسبب تلويث الشاطئ والبحر.

ازداد الاهتمام بالتلوث البلاستيكي في السنوات الأخيرة، وبدأت دول عدة اتخاذ إجراءات عملية لحسن إدارته وتخفيف أثره البيئي في جميع المراحل، من الإنتاج إلى الاستعمال وإعادة التصنيع. ومن أهم المساهمات في هذا المجال تقرير صدر أخيراً عن منظمة التعاون الدولي والتنمية بعنوان «التوقعات العالمية للبلاستيك: الدوافع الاقتصادية، الآثار البيئية، السياسات الممكنة». وهو يخلص إلى اقتراح حل يقوم على أربعة مسارات؛ أولها فتح الأسواق للبلاستيك المعاد الاستعمال، بما يتطلب فرض قيود ضريبية وإعطاء

حوافز لجعل إعادة التصنيع عملية مجزية. ومن التدابير الممكنة تمديد الفترة التي يتحمل خلالها المصنع مسؤولية الأدوات التي ينتجها، لتغطي دورة حياتها الكاملة.

ويقوم المسار الثاني على تشجيع الابتكار، في مراحل التصنيع والاستعمال والتدوير. والمفارقة أنه مع ازدياد براءات الاختراع في مجال صناعة البلاستيك 3 أضعاف خلال 30 عاماً، لم تتجاوز تلك المتعلقة بتقنيات التدوير وتخفيف الهدر والتلويث 1.2 في المائة منها. أما المسار الثالث فيدعو إلى سياسات وطنية لتحسين إدارة البلاستيك، من التحكم في حجم الطلب إلى تحسين التصميم، بما يؤدي إلى تخفيف كمية الفضلات بتطوير فترة الاستعمال، إضافة إلى وضع رسوم على رمي النفايات البلاستيكية، وبناء مراكز معالجة حديثة، مع إطار قانوني لفرض التخلص السليم منها ومعالجتها.

ويركز تقرير منظمة التعاون في مساره الرابع على التعاون الدولي، بدءاً من وضع سياسات وقوانين تشمل جميع الدول، لأن النفايات البلاستيكية مشكلة عابرة للحدود. لكن التقرير يدعو أيضاً إلى مساعدة الدول الفقيرة بنحو 28 مليار دولار سنوياً لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي، من الإنتاج إلى الاستعمال والتدوير ومعالجة الفضلات. فالحل يكون في الإدارة السليمة للبلاستيك وليس في منع إنتاجه واستخدامه. وفي مواكبة متقدمة للاتجاهات العالمية، أعلنت أبوظبي منع أكياس البلاستيك ذات الاستعمال الواحد ابتداء من الشهر المقبل.

صحيح أن السياسات الحكومية ضرورية لإحداث تغيير إيجابي على المستوى العام، لكن بعض المبادرات الفردية الناجحة تسبق الحكومات أحياناً. ولدينا في قطاع النفايات البلاستيكية الطبية نموذجان رائدان. فالدكتور مهدي بدير، الجراح الأميركي من أصل لبناني، يقوم مع فريقه منذ سنوات بجمع الفضلات البلاستيكية من المستشفى الذي يعمل فيه في ولاية تينيسي، لفرزها وإرسالها للمعالجة. وقد حفزت مبادرته مراكز صحية كثيرة على إطلاق برامج مشابهة، خصوصاً بين طلاب الطب والعاملين في مجال الرعاية الصحية. وفي حين بقيت مبادرة الدكتور بدير تطوعية حتى اليوم، فقد حول الجراح الهولندي الدكتور يوست فان دير سايب مبادرته إلى شركة تدوير خاصة.

شركة «غرين سيكل»، التي أسسها الجراح الهولندي، تجمع الأدوات البلاستيكية المستعملة من المستشفيات، تفرزها وفق مكوناتها وتعيد تصنيع معظم أجزائها. وقد فرضت «غرين سيكل» على الشركات المصنعة للأدوات الطبية استخدام قطع متفرقة، بحيث يسهل فصل الأجزاء القابلة لإعادة التصنيع عن غيرها. وفي حين يستمر الدكتور فان دير سايب في عمله جراحاً لأمراض السرطان وأستاذاً محاضراً في موضوع «الجراحة المستدامة» في جامعة «دلفت» الهولندية، تستمر شركته في التوسع عالمياً لفتح آفاق جديدة في إدارة النفايات الطبية.

«رَكِبَ الهَم» قولٌ شعبي شائع عند العرب لوصف حالة شخص يواجه مشكلة عويصة. ما يقوم به الدكتور بدير في الولايات المتحدة والدكتور فان دير سايب في هولندا دليل على أن الإنسان قادرٌ، بعقله وإرادته، على استنباط حلول تمكنه من أن «يركب الهَم» القاتل ويحوّله إلى «اهتمام» مُنتج.

* الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) ورئيس تحرير مجلة «البيئة والتنمية»

- صحة وغذاء: دراسة تربط بين الزهايمر وامراض الاوعية الدموية – جريدة الشرق الاوسط في

2022/5/26

كشفت دراسة جديدة نُشرت بمجلة «Acta Neuropathologica» قادها باحثون بكلية فاجيلوس للأطباء والجراحين بجامعة كولومبيا أن جيناً يسمى «FMNL2» يربط بين أمراض الأوعية الدموية الدماغية ومرض ألزهايمر.

وتقترح الدراسة أن تغييرات في نشاط FMNL2 الناجم عن أمراض الأوعية الدموية الدماغية تمنع التصفية الفعالة للبروتينات السامة من الدماغ، ما يؤدي في النهاية إلى مرض ألزهايمر، وذلك حسبما نشر موقع «ميديكال اكسبريس» الطبي المتخصص.

وحسب الموقع، يمكن أن يؤدي هذا الاكتشاف إلى طريقة للوقاية من مرض ألزهايمر لدى الأشخاص المصابين بارتفاع ضغط الدم أو السكري أو السمنة أو أمراض القلب.

فقد توصل العلماء منذ أكثر من 20 عاماً الى أن الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع ضغط الدم أو مرض السكري أو ارتفاع الكوليسترول أو السمنة لديهم احتمالية أكبر للإصابة بمرض ألزهايمر.

ووفق الموقع، قال المؤلف الكبير ريتشارد مايوكس رئيس قسم طب الأعصاب بكولومبيا ونيويورك بريسبتريان - مركز «إيرفينغ» الطبي بجامعة كولومبيا «ليس لدينا جين فحسب، بل لدينا آلية محتملة... كان الناس يحاولون اكتشاف هذا على مدى عقدين من الزمن، وأعتقد أننا نضع قدمنا عند الباب الآن. نشعر أنه يجب أن تكون هناك جينات أخرى متورطة وأنها قد خدشنا السطح للتو».

وفي هذا الإطار، اكتشف مايوكس وزملاؤه FMNL2 بعملية بحث على مستوى الجينوم مصممة للكشف عن الجينات المرتبطة بكل من عوامل الخطر الوعائية ومرض ألزهايمر. وقد شمل البحث خمس مجموعات من المرضى يمثلون مجموعات عرقية مختلفة.

وبناءً على نتائج الدراسة الجديدة يقترح الباحثون أن FMNL2 يفتح الحاجز الدموي الدماغي؛ عن طريق التحكم في الخلايا النجمية، ويعزز إزالة التجمعات خارج الخلية من الدماغ، وهذا المرض الوعائي الدماغي، من خلال التفاعل مع FMNL2، حيث يقلل من إزالة الأميلويد في الدماغ.

ويقوم الفريق حالياً بفحص الجينات الأخرى التي يمكن أن تشارك في التفاعل بين مرض ألزهايمر وأمراض الأوعية الدموية الدماغية؛ والتي يمكن أن توفر، جنباً إلى جنب مع FMNL2 مناهج مستقبلية لتطوير الأدوية.

- اخبار الرابطة

1- الرابطة تصدر البيان التالي حول مسيرة الاعلام الاسرائيلية في القدس:

بيروت في 03 حزيران 2022

مسيرة الاعلام الاسرائيلية في القدس: العنصرية تتحدى الجميع

نحن في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط الذي استشهد من اجل الاصلاح في لبنان، والعدالة لفلسطين ، نقول: ان ما شهدته مدينة القدس الفلسطينية من احداث في الشوارع في الايام الاخيرة بسبب الاصرار الصهيوني على تنظيم مسيرة الاعلام الاسرائيلية ابتهاجاً في ذكرى احتلالهم للمدينة المقدسة في حرب 1967، وتداعيات هذه الاحداث في سائر انحاء الاراضي الفلسطينية ، وفي مخيمات الشتات الفلسطيني، برهنت بما لا يقبل الشك ان الشعب الفلسطيني لا يزال يشكل خزاناً للجهاد والمقاومة في مواجهة الاحتلال الصهيوني العنصري . ويبدو وكأنه كالعين التي تقاوم المخرز ، وسط تخاذل عربي واقليمي يقول الكثير ويكاد لا يفعل شيئاً لنصرة الحق الفلسطيني ، يضاف اليه ازدواجية مخزية في مواقف قادة الدول الكبرى. اسرائيل تواصل تنفيذ مخططاتها العنصري لاقامة الدولة العنصرية اليهودية التي لا تقبل شراكة اتباع الديانات الاخرى لها حتى في المقدسات في القدس التي تريدها يهودية فقط. اننا نوجه تحية اكار للماضيين الفلسطينيين الذين يقاومون باللحم الحي ، وسط انكفاء عربي واقدام بعض الدول العربية على التطبيع مع اسرائيل ، وتهديدات اقليمية عالية الندرة ضد اسرائيل لا تغير في الواقع على الارض شيئاً. والمخطط الصهيوني يكاد يصل الى خواتيمه بحماية دولية مقنعة ، تسكت عن كل ما ترتكبه اسرائيل ، ولا تبالي بكل ما يقال ضدها لانه كلام بكلام.

اننا ندين كل المواقف المتخاذلة عن دعم الحق الفلسطيني المسلوب ، ونذكر الاخوة الفلسطينيين بما كان قد اوصاهم به الشهيد كمال جنبلاط في العام 1970 وجاء فيه :

"نحن لا نزال نرى انه من الضروري جداً ان تتوحد جميع عناصر وفئات المقاومة في جيش تحرير نظامي ، تقوم من ضمنه تشكيلات فدائية مدربة وفاعلة توجه ضرباتها الى المؤسسات الاسرائيلية الاقتصادية والصناعية والعسكرية ، وتشكيل حكومة منفى لادارة النضال."

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

2- الرابطة تواصل حملة التوعية ضد كورونا وهذه نماذج:

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تصدر حملة الوقاية من كورونا

- اصابات كورونا تتصاعد فحذار عدم الالتزام

اعداد الاصابات بفيروس كورونا ومتحوراته تتصاعد من جديد في العالم ، وكذلك في لبنان على ابواب الصيف. فهل نحن في مواجهة موجة وبائية جديدة؟ المسؤولون الصحيون لا يستبعدون هذه الامكانية ، ويدعون الى التنبه والتقييد بتدابير الحماية والوقاية لان كلفة الاستشفاء باتت عالية جداً!

الكمامة والتباعد والتلقيح حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تصدر حملة الوقاية من كورونا

- منظمة الصحة العالمية : توخي الحيطة والحذر

بعد عودة اعداد الاصابات بفيروس كورونا الى الارتفاع ، نبهت منظمة الصحة العالمية من ان التخلي عن نهج الحيطة والحذر قد يقوّض المكاسب التي تحققت في مواجهة الوباء ، ويؤدي الى نتائج عكسية ، بعد تقلص خدمات الاختبار والتلقيح. فالجائحة لم تنته بعد ، ولا تزال تشكل طارئة صحية عامة ، مع استمرار قدرة الفيروس على التحور والانتشار.

الكمامة والتباعد والتلقيح حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تصدر حملة الوقاية من كورونا

- وزير الصحة ينصح اللبنانيين

أدعو كل مواطن ومقيم على ارض لبنان الى المبادرة وتقدير نسبة الخطر على شخصه من عودة مخاطر الاصابة بفيروس كورونا من جديد، وتحديدًا كبار السن والذين يعانون من امراض مزمنة. واطالب الجميع بالترام التدابير الاحترازية ، والحذر من الاختلاط في الاماكن المغلقة المكتظة. فالأوضاع المالية والدوائية والاستشفائية صعبة للغاية ، وتبقى الوقاية خير علاج.

الكمامة والتباعد والتلقيح حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي اللبنانية

- من الصحافة اخترنا لكم :

- أوهايم قانا وحقائق الصفقة - د. حارث سليمان - جريدة اللواء - 2022/6/18

يستمرّ اللبنانيون في تحليلاتهم ومتابعاتهم اليومية، لمسار النزاع، حول ترسيم حدود المنطقة التجارية الخالصة، بين لبنان ودولة العدو المحتل لفلسطين التاريخية، وتحاول جهات عديدة من منظومة الفشل والفساد والارتهاق للخارج الحاكمة، تصوير الامور على غير حقيقتها، متبعة التمويه، أولاً عبر اختباء حزب الله، خلف قرار دولة أنكر خلال عشرات السنوات وجودها، وشكك في إدائها، وتجاوز صلاحيات حكوماتها، وخرق سيادة حدودها ومعاييرها، واقتطع من رسوم جماركها وضرائب أموالها العامة، وانتهك انظمة اتصالاتها وقرارات مؤسساتها الدستورية، وكسر هيبه حكومتها وقضاؤها، وثانيا عبر التزوير المفصوح بأنّ ما يجري هو مُقايضة بين حقلين من الغاز والنفط، واحدٌ اسمه كاريش والآخرُ اسمه قانا، والتزوير، هنا يحاول ان يُصوّر أنّ الصفقة التي يزنون الذهاب اليها، تَحْمِلُ توازناً في المصالح، وتوزيعاً عادلاً للعوائد، وأنّ الصفقة تضم رابحا يشارك رابحا آخر، فيحصل العدو على حقل مقابل حصول لبنان على حقل آخر، هذا التزوير لم يجرؤ على ارتكابه، اوقح المشعوذين، او السحرة الأكثر لؤماً ووقاحة. فحقل كاريش هو حقل تم اكتشافه والتحقق من موقعه، وجرت عمليات تنقيب متعددة في ارجائه، ثم انتقل العدو الاسرائيلي من مرحلة التنقيب والاستكشاف، الى مرحلة حفر الآبار التطويرية التي تحدد طبيعة المواد الكربونية المكتشفة ومحتوياتها الغازية والنفطية، ومن ثم بعد ذلك قام العدو بحفر ثلاثة ابار لاستغلال الموارد وتسويقها تجارياً، ويشكل وصول الباخرة اليونانية، استكمالاً لجهوزية الحقول المحفورة لدخول مرحلة التسويق والتصدير، ومهمة الباخرة هي ربط ابار الانتاج بالساحل الفلسطيني، تمهيدا لإرسال الغاز بالأنابيب الى مصر، حيث يخضع للتسييل وبيع الى أوروبا، بعد تحميله على متن البواخر ناقلة الغاز الى دول الاستهلاك، وقد تم التوقيع اليوم في ١٥ حزيران ٢٠٢٢، مذكرة تفاهم بين اسرائيل ومصر والاتحاد الاوروبي لوضع هذه التجارة موضع التنفيذ العملي المباشر.

Ads by optAd360

ماذا عن حقل قانا المزعوم!؟

حقل قانا هو حقل افتراضي، قد يكون موجوداً، واحتمال وجوده يستند الى مسح زلزالي جرى منذ سنوات، وهذا المسح لا يعطي نتيجة جازمة بوجود غاز او نفط، بل يبين المسح الزلزالي وجود تجاويف وجيوب قد تكون متصلة ومتداخلة، ويحتمل ان تكون محتوية لمخازن مواد كربونية يندرج من ضمنها غاز او نفط، ويحتاج حوض قانا لكي يصبح حوض غاز او نفط، الى حفر ابار تنقيب واستكشاف، لكي ينتقل من احتمال ان يكون حوضاً نفطياً او غازياً الى حقل غازي حقيقي، وقد حدث سابقاً ان المسح الزلزالي ثنائي وثلاثي الابعاد، ان اشار الى احتمال وجود مكونات كربونية في البلوك رقم ٤، لكن البئر الاستكشافي الذي تم حفره في هذا البلوك، من قبل شركة توتال الفرنسية، لم يصل الى تأكيد وجود نفط او غاز...

ولو افترضنا ان ما حدث في البلوك رقم ٤، لن يحدث في حوض قانا، فان على لبنان ان يحفر بئرين استكشافيين خلال سنتين قادمتين، ثم ينتقل الى حفر ابار التطوير، لتحديد طبيعة المواد وخصائصها، ثم ينتقل الى حفر شبكة آبار الاستخراج التي تمكنه من أن ينتج غازاً او نفطاً صالحاً للبيع.

ويحتاج لبنان اذا بدأ اليوم بعمل جدي ودؤوب وبوتيرة سريعة لاستثمار حقل قانا، وحتى لو فرضنا جدلاً، أنّ الأمور حصلت على افضل وجه، وان النتائج كانت في افضل احتمال، يحتاج لبنان الى ثماني سنوات كاملة للوصول الى خط البداية في استثمار حوض قانا وبيع انتاجه.

لا تنتهي «أوهام قانا» فيما تقدم، بل أن لبنان سيواجه معضلة في تصدير انتاجه وتسويقه، فالمعروف أنّ الغاز يباع وينقل بطريقتين؛ الاولى بواسطة انابيب تضغط الغاز وتدفعه من منبعه حتى مركز استهلاكه، والثانية بنقله بالانابيب من فوهات ابار انتاجه الى محطات تسييل، اي تحويله الى سائل، يعبأ في بواخر ناقلة للغاز، الى محطات الدول المستهلكة. ولبنان لا يملك انابيب توصله بمحطات التسييل الضخمة التي اقامتها مصر على سواحلها على المتوسط، كما لا يملك محطات تسييل تمكنه من تسييل غازه وتحميله على بواخر ناقلة لتسويقه.

لا يقتصر «وهم قانا»، الذي يروج له على كل ما تقدم فقط، بل ان غاز شرق المتوسط الذي يكثر الكلام عنه، مترامنا مع ازمة الطاقة المتولدة من حرب روسيا واوكرانيا، ان غاز شرق المتوسط هذا، لا يغطي سوى ١٣% من حاجة اوروبا، وهو اصبح يخضع لمنظومة اقليمية تجارية وسياسية، تتألف من مصر واسرائيل والسلطة الفلسطينية وقبرص واليونان وفرنسا، وفي هذه المنظومة التي تربط ابار الانتاج بمحطات التسييل، بخطوط الانابيب المزمع اقامتها، بطول ١٨٠٠ كلم، من الشواطئ المصرية والفلسطينية مرورا بقبرص واليونان وصولا الى قلب اوروبا وفرنسا، لا مكان للبنان ولا قدرة له على التعامل مع هذه المنظومة ولا الدخول فيها، لأسباب سياسية وبنوية واقليمية.

فعلام يجري التطييل، لمقايضة بين حقل قانا الافتراضي المشروط استثماره، بحدوث سلسلة من المعجزات الاقتصادية والسياسية، وبين حقل كاريش الذي وقع عقد بيع غازه في مصر واسرائيل مع الاتحاد الاوروبي، بالامس وليس غدا، وعلام بيع الوهم وتسويقه كأنه الحقيقة!!!؟

فما هي طبيعة الصفقة وما هي حقيقتها!؟، ومقابل ماذا وبأي ثمن قامت منظومة الفساد والفشل والارتهان للخارج في لبنان، بتسهيل استثمار كاريش من قبل اسرائيل، وأي ثمن قبضته!؟ بنفسها واطرافها ام لحساب رعاتها في الاقليم!؟

قد ينشغل لبنانيون كثر في نقاش خيارات ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين لبنان وفلسطين المحتلة، وقد يجهد خبراء وعلماء وجنرلات، لتبيان حقوق لبنان والدعوة للتمسك بها، قد يدل هذا الجهد ان لبنان يذخر برجالات كبار تدفعهم وطنيتهم، للدفاع عن اهلهم ووطنهم بكل طاقاتهم، لكن حقوق الوطن لا تحفظها سوى الدولة، والدولة لا تقوم دون رجالاتها، وتنهار حين يتولى سلطاتها العامة وقراراتها الوطنية، شلة من السماسرة، الذين اذا ما أوكلت اليهم حقوق الاوطان وثرواته، يُفَرِّطون ويتكسّبون...فتضيع حقوق الاوطان وتتبدد ثرواتها.

- السؤال: هل تقع الحرب أو متى؟ - محمد الرميحي - 2022/6/18

عدد من الخبراء حتى يناير (كانون الثاني) الماضي والحشود الكبيرة الروسية على مشارف حدود أوكرانيا، كانوا جازمين أن الحرب لن تقع. كل ما كان مطلوباً في نظرهم هو شيء من الاسترضاء لموسكو! ولكن كل تلك التحليلات انتهى أمرها ببداية الطلقة الأولى في هذه الحرب التي دمرت حتى الآن عدداً كبيراً من المدن وأخذت معها عشرات الآلاف من الأرواح، وفجرت ديناميات اقتصادية وسياسية على مستوى العالم سوف تظل معنا إلى فترة طويلة من هذا الزمان، مع انفتاحها على كل الاحتمالات الممكنة. من ضمن الاحتمالات اندلاع حرب في الشرق الأوسط. قد تكون العبارة الأخيرة صادمة، ولكن أي سياسي

يستبعد هذا الاحتمال هو بالضرورة يخطئ في التحوط؛ لأن التفكير الأفضل هو تقرير ذلك الاحتمال والاستعداد له.

كيف ومتى سوف تقع الحرب؟ هناك عدد من السيناريوهات المحتملة، ولكن محركات الدفع نحو الحرب واضحة، وهي تتلخص في الاستعصاء القادم من طهران في ملف واسع يحمل عدداً من الأوراق ولكنها متشابهة، وهو السعي الحثيث من طهران للوصول إلى تصنيع قوة نووية حربية، مع هيمنة كاملة على الجوار من العراق إلى سوريا إلى لبنان وإلى اليمن جنوباً، مع كل ما يحمله ذلك من ضجيج من قوى ميليشياوية وإعلامية وخلايا نائمة.

الاستعصاء السياسي في العراق والذي انفجر الأسبوع الماضي بسبب انسحاب الكتلة المنتخبة الأكبر من البرلمان، وهي الكتلة الصدرية، يظهر بوضوح الخطة الإيرانية، وهي خطة لم يقرأها بدقة كثيرون، هي ليس منع أغلبية نسبية من تشكيل الحكومة مع بعض حلفائها. ذلك هو الظاهر، أما القراءة الحقيقية فهي منع «معهم شيعي» من أن يكون قائداً موازياً «للقائد الأوحده»، فلو كانت الكتلة الصدرية برئاسة رجل مدني لما وصل العراق إلى السكة المسدودة التي هو فيها اليوم... هو الصراع القديم بين قم والنجف ولا يحتمل رأسين! وإن سحبنا هذا السيناريو إلى مساحته الأوسع، فإنه ليس من المستبعد أن يدخل العراق مرحلة من الفوضى السياسية والاقتصادية، وتحاول قوى من داخله تصدير تلك الفوضى إلى الجوار والأقرب هو غرب العراق والخليج.

وقرب شواطئ البحر الأبيض الشرقية تحتدم صدمات أولية، فتعطيل المطار الرئيسي في دمشق يشير إلى السخونة التي وصلت إليها الحالة السورية جراء تدفق قوات إيرانية أو حليفة لها إلى ذلك البلد في ضوء انسحاب جزئي للقوات الروسية، علاوة على تصريحات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الذي كشف فيها عن الأهداف العسكرية في لبنان التي سوف تستهدف في الحرب المقبلة المحتملة، كما قال، ومنها المنازل والقرى التي تحتضن ذخائر وعدة «حزب الله» العسكرية... تلك التصريحات التي لم تتوقف، بل تجاوزتها لتحديد التهديدات كما تراها العسكرية الإسرائيلية، ومن بينها التهديد النووي والصواريخ الإيرانية! وتتزامن تلك التصريحات مع الإنذار الرسمي الإسرائيلي بطلب مغادرة جميع الإسرائيليين لتركيا جراء تهديد المخابرات الإيرانية باستهدافهم، إنها حرب غير معلنة.

إن أضفنا إلى ذلك الأزمة الداخلية الإسرائيلية التي تواجهها حكومة أقلية هشة، يقابلها احتمال قيام حكومة أخرى هشة أيضاً، أي الانقسام الداخلي الحاد بين المكونات السياسية الإسرائيلية المزمع والمأزوم، وعادة ما تلجأ الحكومات في مثل تلك الأزمات الداخلية إلى مخرج خارجي وهو الحرب، التي بطبعها ترص الصفوف وتعلي الصيحة الوطنية على أي خلافات أخرى، وهو عامل يرى البعض أنه أحد عوامل الحرب في أوكرانيا، وكان دائماً عاملاً مؤثراً في الكثير من الحروب، فلا يستبعد أن يكون كذلك في المسرح الشرق أوسطي مع اكتمال الأسباب المرجحة له. أما في اليمن المنكوب، فالأكثر احتمالاً أن الهدنة القائمة هي هدنة مؤقتة، وقد يستغلها الحوثيون من أجل تعضيد قواه العسكرية واللوجيستية وأبواقه الدعائية والتحريرية المستمرة، والدليل الأوضح على ذلك أنه حتى الآن لم ينصع لما وقّع عليه من اتفاق برفع الحصار عن مدينة تعز، أو حتى بالسماح لليمنيين بالحراك الحر في وطنهم.

في سوريا، الأوضاع تتجه إلى التصعيد؛ فالأترك يرون أن حرب أوكرانيا وانشغال العالم الغربي والشرقي بها تشكل فرصة للتوسع على الحدود الجنوبية التركية بحجج مختلفة، كما يرسل الإيرانيون المال والعتاد والرجال في محاولة للإحلال بديلاً عن الجنود الروس، كما يستخدم كل من الروس والأترك «مرتزقة» من سوريا في كل من أوكرانيا وليبيا على التوالي، وهي قوى تتمرس بالحروب وتعود إلى المنطقة لا تعرف مهنة غيرها، تذكرنا بموجة «الأفغان العرب».

أما في لبنان، فإن الصورة أوضح كثيراً، حيث يصل ذلك البلد إلى القاع الاقتصادي، ويجمع معظم المحليين على أن أي اشتباك قادم بين «حزب الله» وإسرائيل، أولاً لن يحدث إلا بأوامر من طهران، وأنه إن حدث فإن التدمير الذي سوف يشهده لبنان لن يكون له مثيل (إلا ربما مثل مدن أوكرانيا المدمرة).

على الصعيد الاقتصادي العالمي، يتزامن التضخم المنفلات والركود معاً، ويُسمع في عدد كبير من الدول، غنيها وفقيرها، وتشتد حاجة العالم إلى الغذاء والموارد الطبيعية وعلى رأسها الطاقة، والأخيرة تتوفر بكثرة في منطقتنا العربية؛ مما يشكل منطقة استقطاب للصراع الدولي المستتر أو الظاهر.

رئيس دولة غربية كبرى (فرنسا) يقول في تصريح واضح له، إنه أصدر تعليمات لوزير الدفاع ورئيس الأركان الفرنسي أن يتوجها إلى «اقتصاد الحرب»، وهي عملية استباقية لما قد يجري في أوروبا من تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، وأيضاً ما يمكن أن ينفجر من صراعات في الشرق الأوسط.

من الواضح أن هناك رأياً يتكون، أنه بجانب الأزمة الأوكرانية هناك أزمة مستعصية في الشرق الأوسط تستنزف الطاقات وتبدد الموارد وتعرض السلم الإقليمي إلى مخاطر، وسببها الرئيسي كما سلف «الاستعصاء الإيراني»، ومن دون حل ذلك الاستعصاء فلن يكون هناك أمن لتدفق الطاقة إلى العالم أو استقرار إقليمي.

أزمة الكهرباء.. باقة حلول تنتظر العقول - ايغا ابي حيدر - 2022/6/13

تُراوح خطة الكهرباء مكانها منذ العام 2010 عندما طرحها وزير الطاقة يومذاك جبران باسيل. ورغم أن الوزراء المتعاقبين أعادوا تعويمها مراراً مع إدخال بعض التعديلات عليها وكان آخرها في الحكومة الحالية، إلا أنها لا تزال متوقفة بسبب بعض التفاصيل، منها معمل سلعانا والهيئة الناظمة للكهرباء وغيرها. اليوم، وبعد أكثر من 10 سنوات على الخطة، هناك حلول كثيرة باتت تستعمل في العالم أكثر تطوراً وتقدماً وبكلفة أقل لإنتاج الكهرباء فهل يستفيد منها لبنان؟

أرهقت خزينة الدولة على مدى سنوات بسد عجز الكهرباء والنتيجة صفر كهرباء بكلفة 40 مليار دولار. السبب الرئيسي لهذا العجز كان الابقاء على تسعيرة مدعومة للكهرباء معتمدة منذ العام 1994 على أساس سعر برميل نفط 15 دولاراً بحيث بلغ متوسط سعر الكيلواط ساعة المنتج من كهرباء لبنان 120 ليرة أو ما يعادل أقل من نصف سنت أميركي، رغم أن سعر البرميل متحرك وسجل عبر السنين زيادات عدة تخطت أحياناً الـ 150 دولاراً.

أدى المسؤولون خلال كل هذه الاعوام دور المدافعين عن حقوق المواطنين وقدرتهم الشرائية تحت معادلة لا زيادة في تعرفه الكهرباء قبل رفع الانتاجية حتى وصلنا في العام 2021 الى صفر كهرباء من الدولة بعدما غرقت المؤسسة بعجز كبير الى جانب عدم السماح لها بتحويل اموالها الى دولار لشراء الفيويل، فبات الاتكال الكلي على المولدات وأصحابها. وبات المواطن يدفع اليوم 12,568 ليرة لبنانية عن كل كيلواط ساعة مرغماً اي بفاتورة تزيد عن المليون ليرة، بينما لا تزال فاتورة مؤسسة كهرباء تتراوح بين 30 و 150 الف ليرة. ورغم ذلك، لا حلول في الأفق حتى اليوم، ولا بديل من النفط العراقي الذي يعتمد عليه كلياً لتأمين سعاتي تغذية في اليوم، خصوصاً أن العقد مع العراق ينتهي في شهر ايلول المقبل.

في هذا الاطار، يؤكد الخبير النفطي عبود زهر لـ«الجمهورية» أن «مشروع استرجار الغاز من مصر والكهرباء من الاردن هما اسرع الحلول لتوريد 8 الى 10 ساعات من الكهرباء في المدى المنظور، خصوصاً أن العقد مع العراق اقترب من نهايته، الا انه وكما بات معروفاً، هذه الحلول متوقفة بسبب عدم منح البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية موافقتهم على القرض المطلوب.

انطلاقاً من ذلك يقترح زهر حلاً متقدماً يصلح السير بها لتأمين الكهرباء على المدى المتوسط بأسعار زهيدة وبمدة زمنية مقبولة.

وللمقاربة، ذكّر زهر أنّ العرض الذي قدمته «سيمنس» لوزراء الطاقة تعرض فيه بيع الكهرباء بـ 5 سنتات من دون احتساب ثمن الغاز، ما من شأنه ان يرفع الكلفة الى نحو 8 او 9 سنتات.

أما اقتراحات الحلول التي يعرضها فتتلخص بالتالي:

أولاً: عوض إنشاء معمل جديد بقدرة 1000 ميغاوات، يقترح زهر مدّ كابل كهرباء بحري من مصر الى لبنان يؤمّن استرجار 800 ميغاوات اي نحو مرة ونصف أكثر من قدرة معملَي البداوي او الزهراني. ويأتي استرجار الكهرباء مباشرة من مصر الى لبنان ولا حاجة للمرور بسوريا ولا بالاردن أي لا حاجة للاعفاء من عقوبات «ماغنتسكي». وكشّف أنّ هذا الحل معتمد في عدد من البلدان منها مثلاً ألمانيا التي تستجرّ الكهرباء من النروج بواسطة كابل بحري، كذلك تعطي النروج بالوسيلة نفسها كهرباء الى بريطانيا وهي كناية عن إنتاج معمل كبير.

وأوضح زهر أنّ كهرباء مصر تأتي من مصدرين، الاول: لدى مصر فائض هائل من الغاز اذ الى جانب اكتشافاتها الكثيرة لحقول الغاز فإنّ قبرص واسرائيل تمدّانها به وهي تستعمله لإنتاج الكهرباء، لذا يمكن للبنان شراء الكهرباء مباشرة من مصر بكلفة أقل من 10 سنتات للكيلواط، على أنّ السير بهذا المشروع يُغنيه عن حاجته لبناء معامل جديدة.

أما المصدر الثاني للكهرباء من مصر فيمكن ان يكون من حقول الطاقة الشمسية بكلفة اقل بكثير من الغاز تقدّر بنحو 4.5 سنتات للكيلواط من ضمنها كلفة الكابل. ووضح ان مصر ايضا لديها فائض من الطاقة الشمسية الموضوعه في بعض الصحاري، لذا الافضل للبنان ان يستجرّ الكهرباء من مصر التي تولّدها من الطاقة الشمسية لأنها الارخص. ووضح ان مدّ الكابل البحري لا يحتاج الى أكثر من عام على ان تتولى شركة خاصة هذه المهمة بحيث ان لبنان يدفع فقط ثمن كل كيلواط كهرباء اي ثمن الاستهلاك.

ثانياً: إنشاء مزرعة لتوليد الكهرباء في لبنان اي solar farm في البقاع مثلاً حيث تكون قدرة الانتاج اعلى او في البحر قرب معامل الذوق او الزهراني او البداوي، وهذا ما ورد في خطة الكهرباء على انه من الحلول المتوسطة المدى والتي من شأنها ان تؤمّن ما بين 16 الى 18 ساعة كهرباء. وقال: أنّ هذا المشروع بات رائجا جدا في دول العالم خصوصاً في اوربا، وهو كناية عن مدّ ألواح شمسية على سطح البحر ويتم ايصال كابل الكهرباء مباشرة على معامل الكهرباء الموجودة قربها مُقدراً كلفة الانتاج بنحو 4 سنتات للكيلواط. ويتميز هذا المشروع بأنه يغني عن تملك الاراضي لإنتاج الطاقة، ويمكن تنفيذه في مدة اقصاها عام. وشدّد زهر على ان ثروة لبنان الشمسية أكبر بكثير من ثروتنا البترولية لأننا نتمتع بـ 300 يوم من الشمس في العام، وأسيف لأنّ دعم الدولة لمؤسسة كهرباء لبنان طيلة السنوات الماضية حال دون إقدام اللبنانيين على انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، لافتاً الى أنّ ساعة شمس على الكرة الارضية توازي 6 اشهر توليد طاقة على الكرة الارضية باعتماد الغاز.

وختم: أنّ الاوان للخروج من الحلول التقليدية لإنتاج الكهرباء، والتي لا تزال تتكّل في الانتاج على التنفيعات والمحاصصة.

- دراسة أعدتها مؤسسة تريانغل ضمن سلسلة «البديل» كفى أوهاماً سرايبية... الغاز لا ينقذ لبنان
من أزماته! - جريدة نداء الوطن - 2022/6/20

أخطاء جسيمة في مسار الترسيم البحري

أعدت مؤسسة تريانغل المتخصصة في متابعة صنع السياسات والبحوث والاعلام دراسة عن قضية الغاز تناولت فيها النزاع الحدودي بين لبنان وإسرائيل، واستقدام الأخيرة بتاريخ 6 حزيران الحالي سفينة لاستخراج الغاز من حقل كاريش المتنازع عليه. فسارع لبنان الى طلب وساطة الولايات المتحدة، حيث عملت واشنطن على الفور على إيفاد خبير الطاقة الإسرائيلي المولد، أموس هوكشتاين. لم يكن التصعيد المستجد سوى الحلقة الأخيرة في «الملحمة» اللبنانية المضطربة التي على ما يبدو انه لا نهاية لها، وفقاً للدراسة.

وأكدت «تريانغل» الرهان على ثروات الغاز والنفط من قبل العديد من السياسيين لإخراج لبنان من بؤسه المالي. وفي الشهر المنصرم، قال أمين عام «حزب الله» في خطاب متلفز أنه يمكن للبنان أن يكون دولة غنية من خلال النفط والغاز، منتقداً الدولة لوقوفها مكتوفة الايدي بينما تبرم اسرائيل اتفاقيات لبيع الغاز الخاص بها. فلاكثر من عقد من الزمن، اشارت النخب السياسية والمالية اللبنانية الى احتياطات النفط والغاز تحت الماء على أنها الطريق الى الثروة والمجد.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في دراسة تريانغل:

إذا كانت هذه الكنوز المخبأة موجودة فعلاً قد يستطيع لبنان استخدامها لمصلحته، فمع وجود اطار قانوني مناسب وصندوق ثروة سيادي يمكن للدولة كسر لعنة سوء إدارة الأموال العامة، وتنشيط الاقتصاد. انها لرؤية عظيمة، الا أنه يمكن جيداً أن يثبت المرء أن المسألة سراب!

فقضية ترسيم الحدود مع إسرائيل ليست القضية الوحيدة التي تحتاج حلاً، فحتى الساعة كان هناك استكشاف محدود مع أدلة محدودة على احتياطات الهيدروكربون، وقد تكون شركات الطاقة حذرة من الاستثمار في مناخ لبنان المتقلب الذي تكافح مؤسسات الدولة من اجل البقاء في ظل الأزمة الطاحنة في البلاد.

وبالنظر الى المخاطر العديدة التي ينطوي عليها الامر، السؤال هو: اذا ما تم العثور على كميات مجدية تجارياً للنفط والغاز، أليس من الأفضل أن تبقى مدفونة في قاع المحيط للجيل القادم من اللبنانيين الذي قد «يرتب منزل» بشكل أفضل من «المنزل الحالي»؟

ارتفاع الاسعار العالمية يثير موجة سباق للاستفادة

أسفر الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي، خاصة في بريطانيا والاتحاد الأوروبي، الى ارتفاع الأسعار

العالمية بشكل كبير مما جعل مكاسب النفط والغاز في لبنان مجددة تجارياً حتى لو تم العثور على احتياطات صغيرة فقط. لكن، وعلى عكس إسرائيل التي استجابت بسرعة لظروف السوق المتغيرة، فإن مؤسسات الدولة اللبنانية الراكدة لم تؤد إلا الى اضعاف الموقف التفاوضي للبنان وردع الشركات عن الاستثمار.

هناك ما يجعل الشركات العالمية أقل اهتماماً بلبنان

ففي الجولة الثانية، فقط، للتراخيص في لبنان، اضطرت وزارة الكهرباء والماء لتمديد الموعد النهائي لشركات الطاقة ما لا يقل عن اربع مرات كي تقدم عطاءها لثمانى من أصل 10 كتل (أو بلوكات) بحرية. وقبل أسبوعين من الموعد النهائي عملت الوزارة على تخفيض رسوم تقديم العطاءات من 50 ألف دولار أميركي الى 5000 فقط. وقال خبراء أن التمديدات والتعديلات تشير الى عدم اهتمام الشركات العالمية بالاستثمار في لبنان. وازضافة الى ذلك، لعبت قضية ترسيم الحدود المستمرة وجائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت دوراً في تعطيل عملية منح اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج.

إضاعة 4 سنوات... لتلزم واحد لم يفلح

رغم أن جولة العطاءات الأولى قد جرت في لبنان في عام 2013، إلا ان الحكومة لم توافق الا في عام 2017 على العرض الوحيد الذي قدمه كونسورتيوم دولي يضم كلا من توتال الفرنسية وايني الإيطالية ونوفاتيك الروسية. ووقعت العقود في بداية عام 2018 مع الزام المجموعة بحفر بئرين في البلوكين 4 و9 على التوالي. وحتى تاريخه، تم حفر بئر واحد فقط في البلوك رقم 4. وبينما كانت هناك احتمالات لاحتياطات الغاز، إلا أن الشركات لم ترَها كافية للتوصل الى قرار استثماري نهائي، كما أن في البلوك رقم 9 مشكلة ان جزءاً منه يقع في المياه المتنازع عليها مع إسرائيل؛ وقالت توتال منذ البداية انها لن تعمل على التنقيب بالقرب من هذه المنطقة.

تأخير اضافي... ولكن!

وفقاً لدينا قيسي، عضو المجلس الاستشاري في مبادرة النفط والغاز اللبنانية (LOGI) ، وهي منظمة مستقلة تعمل على اعلام وتعزيز الشفافية في قطاع الطاقة، فان هيئة ادارة قطاع البترول (LPA) كانت مددت الموعد النهائي للتحالف الذي تقوده شركة توتال، لاستكمال اعمال التنقيب لمدة سنتين ونصف حتى 13 آب 2022، مما يضيف تأخيراً إضافياً الى ملحمة الهيدروكربون الراهنة.

6بلوكات متنازع عليها

تأسست هيئة ادارة قطاع النفط (LPA) في عام 2012 كهيئة عامة مستقلة مكلفة بالتخطيط والاشراف

وإدارة التنقيب عن البترول في لبنان. ومن بين البلوكات البحرية الثمانية المتبقية، ستة تقع في مناطق بحرية متنازع عليها مع إسرائيل أو قبرص أو سوريا. ان قضايا ترسيم الحدود اللامتناهية في لبنان، لا سيما مع إسرائيل، تشكل عامل خطر كبير يمنع الشركات الدولية من الاستثمار أو حتى تقديم العطاءات، إلا أنها ليست القضية الوحيدة التي تعترض طريق لبنان، فقبل أن تشرع الشركات في الاجراء المطول والمكلف لتمتلك الحق في البلوكات، فإنها بحاجة الى تأكيد وجود حكومة فاعلة وأن مؤسسات الدولة قادرة على المساعدة في تسهيل مسار الاستكشاف والتنقيب.

تقديرات أعلى من الواقع بكثير

في الثالث من حزيران، أصدر فادي خلف، الأمين العام لجمعية مصارف لبنان، بياناً دعا فيه الى تحويل 20% من أي عائدات مستقبلية للنفط والغاز الى صندوق خاص لسداد أموال المودعين- ضحايا الازمة المصرفية- مدعياً أن شركة Spectrum التي أجرت مسوحات زلزالية ثنائية وثلاثية الابعاد للساحل اللبناني، قد وجدت أدلة على وجود 25 الى 96 تريليون قدم مكعب من موارد الغاز الطبيعي. إلا أن خلف يحتاج الى أن يتقصى معلوماته جيداً، حيث أن شركة سبكتروم قد ذكرت أن قاع البحر في لبنان قد يحتوي فقط على 12 الى 25 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج. وبغض النظر عن الكميات الدقيقة، فإن ما تدعو اليه النخبة السياسية والمالية في لبنان هو الى «عد الفراخ قبل أن يفسد البيض» أي جني الأموال من الاحتياطات غير المثبتة، هي لعبة خطيرة. ففي حين توجد بعض الأدلة على احتياطات هيدروكربونية إلا أنه حتى الآن لم يتم العثور على كميات مجدية تجارياً. وسوف يستمر قاع المحيط في تخبئة ثرواته الى أن تواصل شركات النفط والغاز استكشافها ربما يوماً ما في المياه اللبنانية.



لا عوائد قبل 2030 في أفضل تقدير

إن البئر في البلوك 4 لا يساعد لبنان على جذب مستثمري النفط والغاز. فقد عثر على آثار للغاز في البئر الذي حفر على عمق 4076 متراً، إلا أنه لم يتم تسجيل وجود احتياطي كبير. وتشير التقديرات أنه في الدول الحدودية مثل لبنان والتي ليس لديها احتياطيات مؤكدة، لا تحقق الآبار فيها أكثر من 20% من النجاح في العثور على كميات قابلة للتداول التجاري من الهيدروكربونات. وحتى لو تم اكتشاف كميات تجارية، لن تصل الإيرادات بشكل واقعي إلى خزائن الدولة قبل عام 2030 على أحسن تقدير.

المسألة ليست عصا سحرية

وإذا استطاع لبنان بيع هذه الموارد في العقد القادم، (إذا استطاع)، فلن تكون العائدات بمثابة عصا سحرية تعمل على تغيير فجائي للاقتصاد، وخلق آلاف فرص عمل والقضاء على الدين العام الهائل. وحسب قيسي فإن اصلاح دين لبنان العام لا يبدأ بالتعويل على المزيد من العائدات من مورد محدود، موضحة أن عائدات

الهيدروكربونات الشحيحة لا يمكن أن تكون ركيزة من ركائز خطة التعافي الاقتصادي للدولة، ولا يمكن الاعتماد عليها، وسوف تفشل في معالجة جذور أسباب مشاكل لبنان الاقتصادية والمالية: «ستكون مثل صب المياه في السلة...»

وينص قانون الموارد البترولية البحرية في لبنان (OPRL) على وجوب إيداع المكاسب (غير المتوقعة) من قطاع النفط والغاز في صندوق ثروة سيادي، والتي من الممكن في حال استخدمت بحكمة، ان تحفز الانتعاش الاقتصادي وتطلق نمواً طويلاً الأجل... ولكن مع ذلك توجد مسؤولية كبيرة مع استخراج البترول.

مؤسسات هشة تزداد ضعفاً

لإدارة ملف حيوي استراتيجي مثل الهيدروكربونات البحرية بشكل صحيح، يحتاج لبنان الى مؤسسات دولة قوية ومختصة، الا أن الازمة المالية لم تؤد الا الى تفاقم نقاط ضعف هذه المؤسسات. وتكفي الإشارة هنا الى أن الدولة اللبنانية تكافح لتأمين حتى الخدمات الأساسية، وبالكاد تستطيع المؤسسات المختلفة المسؤولة عن ملف النفط والغاز أن تواصل عملها اليومي بسبب نقص الموارد. إذ أفاد رئيس هيئة ادارة قطاع البترول وليد نصر أن الهيئة تضم حالياً أربعة أعضاء في مجلس ادارتها مقارنة بستة قبل الازمة و13 مورد خدمات عوضاً عن 25. في غضون ذلك، ثمة أسئلة تبقى بلا إجابة: «كيف يمكن للمؤسسات اللبنانية إدارة الأصول المهمة ومصادر الإيرادات والسلامة والقضايا البيئية؟ كيف يمكن للجيش اللبناني حماية المنشآت والموارد البحرية عندما يكون متوسط راتب جنوده بالكاد 50 دولاراً؟ كيف يمكن للحكومة أن تجتذب موظفين مؤهلين في حين أن الكثير من اللبنانيين من ذوي الكفاءات يغادرون لبنان بسبب الازمة؟



نزاع متعدد الأبعاد

الأخطاء بدأت منذ 2007

قد تكون نقاط الضعف معروفة وقديمة، فمفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع قبرص خير مثال على ذلك حيث وقع البلدان اتفاقية لترسيم حدودهما المشتركة في عام 2007، ثم يكتشف لبنان بعد أربع سنوات أنه ارتكب خطأ فادحاً. فكما كشف المكتب الهيدروغرافي البريطاني، سلّم الوفد اللبناني جزءاً كبيراً من حقوق لبنان في منطقة بحرية الى قبرص...

هيئة غير مستقلة لأن تعييناتها طائفية

وعلى افتراض انها مستقلة، فان هيئة البترول اللبنانية تعمل تحت اشراف وزارة الطاقة والمياه، وبالتالي فهي عالقة في مستنقع السياسة اللبنانية، فالمشاحنات المستمرة لا سيما بين «التيار الوطني الحر» وحركة «أمل» أدت الى تأخير مستمر في عملية الاستكشاف، وفرضت تهديدات خطيرة على إدارة القطاع. واتباعاً «للموضة اللبنانية»، تم تقسيم مجلس إدارة الهيئة طائفيّاً حيث تحاول كل جهة سياسية أن تكون لها اليد العليا، وبطبيعة الحال، يتمتع الحزب الذي يصل الى ادارة رئاسة الهيئة، بميزة وضع أجندة سياسية محلياً وإقليمياً.

الأمر ليس أولوية وحذار لعنة الموارد

وبحسب لوري هايتايان، خبيرة في سياسة النفط والغاز، فإن الهيدروكربونات يجب أن تكون العنصر الأخير في النقاشات السياسية نظراً لارتفاع مخاطر سوء ادارة السياسيين للملف. «لدينا قائمة بالأولويات قبل ذلك، وفي النهاية نستطيع أن نناقش الغاز ودعم اقتصاد الدولة». وأضافت أن احتياطات النفط والغاز التي يحتمل أن تكون ذات قيمة قد تؤدي الى تفاقم التوترات الحالية وتعريض البلاد الى خطر ما يسمى بلعنة الموارد. وتعرف هذه الظاهرة أيضاً باسم «مفارقة الوفرة»، وتشير الى فشل البلدان الغنية بالموارد في الاستفادة الكاملة من ثروتها من الموارد الطبيعية، والى فشل حكوماتها في الاستجابة بفعالية لاحتياجات الرفاهية العامة. وهنا تختلف العوامل المسببة، من ضمنها تقلب إيرادات الموارد الأساسية لا سيما النفط، واستشراء الفساد داخل مؤسسات الدولة. ان الاعتماد أكثر على الهيدروكربونات كقطاع هو مثل الاقتصاد الريعي الذي أوصل لبنان الى حالته الراهنة، وبطبيعته فهو يدمر التنوع الاقتصادي والقدرة على الصمود.

النموذج النرويجي صعب التطبيق في لبنان

ويشير بعض الباحثين أيضاً الى علاقة متبادلة بين الموارد الطبيعية والحروب الاهلية. مع ذلك، يمكن للبنان أن يجني مكاسب ضخمة من موارده البحرية في حال تمت إدارة القطاع بشكل جيد. فالنرويج مثلاً هي واحدة من الدول القليلة التي استخدمت بنجاح عائدات النفط والغاز لخلق نتيجة اجتماعية أفضل لشعبها. حيث حولت عائدات القطاع الى صندوق ثروة سيادي يدار من قبل البنك المركزي النرويجي ويعتمد الشفافية المطلقة. ففي نهاية كل عام، يكشف تقرير الصندوق السنوي قائمة بكافة الاستثمارات التي أجريت، ويقدم كشفاً بأعمال حوكمة الشركات، كما تبيت تسجيلات التصويت من الاجتماعات العامة مباشرة. ويعمل الصندوق فقط على الاستثمار خارجاً كي لا يلقي عبئاً على الاقتصاد النرويجي. وعلى خلقية نجاحها، ساعدت النرويج لبنان منذ عام 2007 من خلال برنامج النفط مقابل التنمية، على انشاء اطار عمل مماثل لقطاع الغاز في الغالب من خلال بناء القدرات ومساعدته على انشاء أسس تشريعية فعّالة وشفافة لمنع تضارب المصالح وتعزيز الشفافية.

إن الخطوة التالية هي انشاء صندوق ثروة سيادي خاص بلبنان كي يتمكن من استثمار العائدات بشكل سليم وتحقيق نمو اقتصادي صلب وطويل الأمد. الا أن مشاريع القوانين الثلاثة التي تهدف الى انشاء مثل هذا الصندوق تكمن تحت أطنان الغبار في بعض الادراج البرلمانية.

الصادرات تحتاج لتحالفات وسياسات خارجية متماسكة

وكما لوحظ من خلال التصعيدات الأخيرة، فإن الصراع اللبناني-الإسرائيلي يبقى تهديداً للأمن القومي ولديه القدرة على إشعال صراع مسلح بين «حزب الله» والجيش الإسرائيلي. ومع ذلك، وحتى لو اتفقت الدولتان على حدود بحرية مشتركة، فإن تصدير الغاز سيخلق تحديات إضافية.

ولكي يستطيع لبنان تحقيق عائدات من الغاز البحري، سوف يتعين عليه صياغة سياسة خارجية متماسكة وإقامة تحالفات مع القوى الإقليمية، وأن ينظر إليه على أنه جهة فاعلة ذات سيادة، وهو أمر يسهل قوله أكثر من تطبيقه في حالة لبنان المنقسم على بعضه. وبينما يستمر لبنان في النضال، استغلت قبرص وإسرائيل الوقت حيث تعملان على قدم وساق في استكشاف واستخراج ثرواتها البحرية؟

دعوها مدفونة في قاع البحر... للجيل المقبل

لا شك في أن احتمال وجود موارد النفط والغاز قبالة الساحل هو بصيص أمل لبلد بأمس الحاجة الى حل مشاكله المالية، فلا عجب أن يقدم السياسيون الأمر كما لو تم العثور على «الدورادو» أخيراً... وبغض النظر عن مدى رغبة اللبنانيين في الاعتقاد بأن المكاسب النفطية غير المتوقعة ستكون المنقذ لهم، فإن هناك حاجة الى الحيلة والحس السليم... قد تمثل هذه الموارد فرصة ذهبية، الا انه يجب عمل الكثير قبل أن يتمكن لبنان من اغتنام هذه الفرصة، فبدون اجماع وطني بين الفصائل السياسية العديدة في البلاد، سيظل المناخ الاقتصادي غير جاذب او جذاب للمستثمرين المحتملين. لذا لا بد من وضع اطار قانوني مناسب قادر على الصمود في وجه التغييرات الحكومية وأهواء السياسيين سواء كانوا أفراداً أم أحزاباً. ولكي تستمر الشركات بالاستثمار، فهي تحتاج الى ضمانات أن مؤسسات الدولة التي تتعامل مع الملف، مستقرة وقادرة ومستقلة. والاهم من ذلك، يحتاج لبنان الى بناء اجماع أن موارد النفط والغاز تعود الى الشعب اللبناني وان الجزء الأكبر من الإيرادات المحتملة يعود الى الدولة؛ ولضمان هذا الامر، فهو بحاجة الى تأسيس صندوق ثروة سيادي تتم ادارته من قبل هيئة مستقلة فعلاً.

أخيراً وليس آخراً، لكي يتحول لبنان الى لاعب أساسي في لعبة تصدير الطاقة العالمية، يجب أن يتصرف كدولة سياسية موحدة ويعمل على حل كافة الإشكالات البحرية الحدودية، عندها فقط يستطيع أن يستفيد من موارده البحرية المحتملة. وفي حال العكس، سوف يكون أفضل أن تبقى الدولة على كنوزها مخبأة في قاع المحيط، وندع الأجيال المستقبلية تتمتع بالرخاء عندما يحين الوقت المناسب.

غاز للكهرباء في أحسن الأحوال

على صعيد أكثر تفافلاً، يمكن استخدام موارد الغاز لتلبية احتياجات لبنان من الكهرباء. فحالياً تعتمد محطات توليد الكهرباء في الدولة بشكل أساسي على استخدام فيول الديزل والمازوت الباهظ الثمن والملوث للبيئة، والذي يمثل استيراده منذ عام 1992 حوالي 40% من الدين السيادي. ويمكن تحويل محطات الكهرباء الى عاملة بالغاز، الامر الذي من شأنه أن يخفف عبء عجز الموازنة الى حد كبير. علاوة على

ذلك، فان توفير الكهرباء على مدار الساعة يعود بأثر إيجابي على الاقتصاد وعلى البيئة والصحة العامة،

ان استخراج النفط والغاز يفرضان مخاطر في كل مرحلة الا أنه قد يجلب العديد من المكافآت الكبيرة لقطاع الكهرباء المتهالك في لبنان، ولذلك فوائد على البيئة والصحة العامة. فاذا وفر الغاز الكهرباء على مدار الساعة، لن يضطر اللبنانيون الى الاعتماد على مولدات الديزل المسببة للأمراض السرطانية والمنتشرة في الاحياء، اذ أشارت دراسة للجامعة الاميركية في بيروت عام 2012 الى أن مولدات الديزل مسؤولة عن زيادة بنسبة 60% في انبعاثات الهواء السام عند تشغيلها لمدة ثلاث ساعات فقط في اليوم. الا أنه حالياً، تعمل هذه المولدات لساعات أطول بكثير نظراً لتغذية الكهرباء السيئة في لبنان، تصل في بعض المناطق لأكثر من 20 ساعة. ويمكن للغاز الطبيعي أيضاً أن يعمل كوقود انتقالي على طريق الطاقة المتجددة حيث يمكن لصندوق الثروة السيادي لإيرادات الموارد الطبيعية أن يوفر التمويل اللازم لتحويل إمكانات لبنان الوفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الى كهرباء، تماشياً مع هدف الحكومة الرامي الى انتاج 30% من الطاقة المتجددة بحلول 2030...

سجل لبنان سيئ في التعامل مع الكوارث البيئية

بالنظر الى سجل لبنان السيئ في التعامل مع الكوارث البيئية الماضية، فقد لا تفوق الفوائد المخاطر، اذ حين يتعلق الامر بالبيئة، سيحصل لبنان على فرصة واحدة فقط، والافتقار الى الحكم الرشيد قد يؤدي الى كوارث خاصة في حالة حدوث تسرب نفطي. وتحدد الخطة الوطنية للتعامل مع تسرب النفط (NOSCP) توجهاً للتعامل مع هكذا سيناريو، ومن ضمنها يتوقع أن تعمل وزارة الاشغال العامة والمديرية العامة للنقل البحري والبري كهيئة واحدة بوصفها السلطة الوطنية المختصة. (NCA)

في عام 2021، وخلال التسرب النفطي في إسرائيل، اثبتت حكومة حسان دياب عجزها عن تنسيق جهود التنظيف، وألقت بالمسؤولية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعد مرور أكثر من عام، ما زالت جهود التنظيف مستمرة بينما تبقى أطنان من القطران مدفونة تحت الرمال.

وعلى الرغم من ان العقود الحالية مع كونسورتيوم توتال يتضمن بنوداً حول الاضرار البيئية الا انها غامضة للغاية، ويدعو هذا البند الكونسورتيوم الى الالتزام بـ«أفضل معايير صناعة البترول الدولية»، والقوانين اللبنانية، و«المتطلبات المعقولة لهيئة إدارة قطاع البترول». وهذا يوفر للشركات حق الاشراف على جهود التخفيف والترميم في حال وقوع حادث. فالعبرة من تسرب النفط عام 2010 من بريتيش بتروليوم في خليج المكسيك هي أن أي دولة لا يمكنها الاعتماد على حسن النوايا للتعامل مع مشاكل مماثلة، ولا يكفي دفع رسوم تسوية في اعقاب التسرب أيضاً، لان لهذا الامر تداعيات بيئية للعقود القادمة.

إضافة الى ذلك، من البديهي عند الاستجابة لتسرب النفط، ان يكون الوقت عاملاً جوهرياً لمنع المواد السامة من الانتشار، مع ذلك لا توجد حالياً آلية لرؤية أن جزءاً من عائدات مبيعات النفط والغاز المستقبلية سوف

يتم الاحتفاظ بها لتسديد نفقات أعمال تنظيف محتملة.

ويجب على لبنان تعزيز قدراته للاستجابة الى الطوارئ حتى يتمكن من نشر فرق على الأرض بسرعة وكفاءة، لا سيما وأن الدولة قد اختبرت عن كثب كيف يمكن أن تكون تسريبات النفط ذات تداعيات كارثية. وأنه بدون ضمانات مناسبة، فإن استخراج الهيدروكربونات هو بمثابة قنبلة زمنية موقوتة.

- **Grief and questions over killing of Shireen Abu Akleh in West Bank -
Financial Times - MAY 14 2022**

For a quarter of a century Palestinians tuning in to Al Jazeera news grew accustomed to reassuring, clipped signoffs from a star correspondent, an Arab woman and veteran journalist who was a household name across the Middle East.

“Shireen Abu Akleh, Al Jazeera,” she would say, followed by a dateline that traced the arc of the Israeli-Palestinian conflict — from Ramallah to Jericho, Bethlehem to Jerusalem.

An architecture student who joined the fledgling Qatar-funded channel in 1997, the 51-year-old Palestinian-American’s fame grew along with al Jazeera’s influence in the Arab world. Her signoffs even became part of the soundtrack to the early days of the Second Intifada, mocked by Israeli soldiers using megaphones in West Bank cities such as Ramallah, according to her friend and fellow journalist Dalia Hatuqa.

Abu Akleh died in Jenin on Wednesday from a gunshot to the head. Her killing has thrown the issues she spent her career exploring — the brutality of the Israeli occupation of the West Bank and the challenges Palestinians face in holding the Israeli army accountable — back under the spotlight.

Israeli soldiers have killed 45 people so far this year, said the Palestinian Center for Human Rights. It says as many as 35 of those who died were civilians, including women and children. The Israeli army disputes those numbers and says it was targeting militants.

The question of who shot Abu Akleh while she was covering skirmishes between the Israeli army and Palestinian gunmen has already become a pivotal issue. It has brought international attention to an Israel military operation in the West Bank, which began in response to attacks by Palestinian perpetrators inside Israel. Seventeen Israelis and three foreigners have been killed inside Israel since March in the worst spate of violence in recent years. Four of the assailants came from Jenin.

Abu Akleh was honoured at a state memorial service in Ramallah on Thursday, replete with a military guard at the presidential headquarters before her funeral on Friday at a Christian cemetery in Jerusalem. Ahead of the funeral, Israeli police assaulted mourners with batons and stun grenades.

Palestinian president Mahmoud Abbas blamed Israeli soldiers for her death, a view shared by eyewitnesses, Al Jazeera and most Palestinians.

“Shireen’s murder is not the first crime, as dozens of Palestinian journalists have fallen as martyrs,” he said, as crowds wailed and chanted her name at her memorial. “We hold the Israeli occupation authorities completely responsible for her killing, and this crime will not be able to hide the truth.” Since 2000, some 25 journalists, including two foreigners have been killed by Israeli forces, according to the Palestinian Centre for Human Rights.

After initially suggesting that Abu Akleh may have died as a result of Palestinian gunfire, Israeli officials described her killing as “tragic” and asked for a joint inquiry with the Palestinians and access to the spent round to conduct forensics. The Palestinian Authority has rejected both requests.

The Israeli military has launched its own investigation, but Israel’s defence minister Benny Gantz warned it could take time to “uncover the truth”. He added: “It can be the Palestinian side, and tragically it may be our side.”

For Hagai El-Ad, who has spent years investigating the Israeli army for B’Tselem, an Israeli human rights group, the demands for a joint investigation are disingenuous. Israel has never agreed to joint investigations in the past and has barred UN and International Criminal Court investigators from entering the West Bank or Gaza Strip.

“The bottom line is that in almost all cases, they don’t even open an investigation, or perform a charade of an investigation and then close the case without an indictment,” he said.

El-Ad said that when low-ranking soldiers were prosecuted, the sentences could be light. A sniper who shot an unarmed Palestinian teenager in Gaza in 2014 was sentenced to 30 days community service; another who claimed he had mistaken a live round for a rubber bullet was sentenced to nine months, though this was later doubled by Israel’s Supreme Court; and a third who in 2018 executed a Palestinian assailant who had already been disarmed and subdued by other soldiers served nine months, claiming in his defence he had thought the assailant may have been hiding a suicide bomb.

As crowds surged to the ceremonies for Abu Akleh in Ramallah and Jerusalem, her friends mourned a woman who loved to shop, party and travel and nursed a sweet tooth. “She had a constant smile, loved to dance — covering Israeli atrocities never broke her spirit,” said Hatuqa, who met her when she was 30.

Young women in the region were inspired by Abu Akleh’s composure, she said, mimicking her legendary signoffs in front of mirrors with their hairbrushes as microphones.

Growing up in Nazareth during the second intifada or uprising, Rawan Bisharat, now 39 and working to promote partnership between Palestinians and Israelis at the Academic College of Tel Aviv-Yaffo, remembers how Abu Akleh’s broadcasts from Jenin kick-started her political awakening.

“I was 17 years old, trying to organise my identity as a second-class Arab citizen,” she said, speaking next to a memorial she’d fashioned from posters of Abu Akleh and flowers in the mixed Palestinian-Israeli neighbourhood of Jaffa.

“To me, she was the voice of the second intifada, the voice of the resistance. Until yesterday, when I woke up to the news of her killing, I didn’t know exactly what it meant — but yesterday, every Palestinian, no matter where we were, in Tunisia, Lebanon, Gaza, Jaffa or the US, we were connected by Shireen. And now we feel our sadness together, and have lost something of our childhood together.”

- **Oil vs human rights: Biden's controversial mission to Saudi Arabia -
Financial Times - JUNE 15 2022**

In the first few months of the year, as Iranian-backed militants launched a wave of missile and drone attacks against Saudi Arabia and the United Arab Emirates, frustration towards the US was simmering inside the Gulf states' royal courts.

The monarchies have long looked to Washington as their traditional security partner. But in their eyes, the US was displaying scant regard to the threat their nations faced as increasingly sophisticated weapons targeted cities, airports and oil infrastructure.

When US President Joe Biden ordered billions of dollars of armaments to Ukraine to help it fight Russia's invasion, they saw this as further proof that Washington was not treating their longtime Gulf partners with the respect they believe they deserve.

While the Saudis and the Emiratis were smarting over security issues, the Biden administration had its own frustrations. It was angered by the Gulf leaders' resistance to pump more oil to damp high energy prices and their refusal to distance themselves from Vladimir Putin, with whom they have nurtured closer ties in recent years.

Just as Russia's aggression has injected fresh impetus into the transatlantic alliance, it has exposed the fraying nature of the two Gulf states' decades-long partnership with Washington and brought into sharp focus tensions over the bedrock on which it was built: US security assurances to the oil-rich nations in return for a commitment to stable global energy markets.

“The war in Ukraine has been a blessing and a curse for the Gulf. They see America is back, not checking out and can mobilise when it wants to,” says Sanam Vakil, a Gulf expert at Chatham House. “The bad news for them is when the US mobilises for someone else, it’s a slap in the face.”

Instead of a rupture, however, the US and its Gulf allies have decided to try to mend fences. The White House announced on Tuesday that Biden will visit Saudi Arabia next month, where he will meet Crown Prince Mohammed bin Salman, the day-to-day leader of the world’s top oil exporter.

It is a remarkable U-turn for a president who promised to treat the kingdom as a pariah and to engage with King Salman, not his son, MBS, as the heir apparent is known. Given that US intelligence agencies believe MBS authorised an operation to “capture or “kill” Jamal Khashoggi, the journalist murdered by Saudi agents four years ago, Biden will face criticism at home for abandoning his principles in the interests of trying to isolate Russia. Riyadh blamed the killing on a rogue operation by its own agents.

For many diplomats and observers, the Saudi visit is a sign of the enduring appeal of the energy-for-security pact that has defined the US relationship with the Gulf.

Washington needs help to limit the impact of the war in Ukraine on oil prices while the Gulf states remain heavily dependent on US military assistance, from missile defences to fighter jets.

“This is an opportunity for the US to reset the table . . . to make the region more comfortable and be self-aware about why their partners are concerned about the American commitment,” says one person briefed on the Gulf discussions.

The energy stability trade-off

Saudi Arabia appeared to smooth the path for a potential meeting this month by finally agreeing to a modest increase in crude output with its producer allies in Opec+. Biden described the move as a “positive”.

Some of the president’s aides have for months pressed Biden to put aside his moral outrage and push for rapprochement, arguing that it is worth accepting the trade-offs of engaging with MBS in exchange for energy stability. The White House had previously considered a meeting between Biden and MBS at last October’s G20 summit in Rome, but those tentative plans were scuppered when the prince chose not to attend, say people familiar with the matter.

Emboldened by their leverage in energy markets, both Saudi Arabia and the UAE are likely to want signs of tangible support, not simply reassurances about US commitments. High on their agenda will be a push for more formal, institutionalised security partnerships with the US, including improved intelligence and military co-operation to tackle the menace of missiles and drones.

When former US diplomat Dennis Ross, a veteran of the Middle East who has pushed for “balanced” relationship with Saudi Arabia, recently visited Riyadh, he detected a sense of “injured pride”. The message from Riyadh, he says, was “don’t take us for granted and think that you can just dictate to us, and don’t humiliate us”.

But Ross adds there was also an acknowledgment of the longtime strategic relationship between the countries. “I would hear it’s not there yet, and ‘we still have questions and we still worry will this administration withdraw?’” Ross says. “And even if this administration won’t, how do we know what the next one will do?”

The fear some in the Gulf have about US disengagement was aggravated last year after the US pulled some of its air defences from the kingdom for maintenance and rotation purposes.

General Kenneth McKenzie, the head of the US Central Command, told a house committee in March that “we have worked closely with our Gulf allies to expand their ability to defend themselves”, adding that Saudi Arabia still has more than 20 Patriot anti-missile batteries.

But Riyadh saw the withdrawal of some air defence systems as a sign of what in their eyes is the politicisation of the US-Saudi relationship, particularly by progressive Democrats.

“There is a sense on the part of both the Saudis and Emiratis that when they were really feeling threatened, they didn’t see a sense of urgency on our part to be responsive,” Ross says. “Whether it’s a fair perception or not, is in many ways irrelevant, because that’s what they believe.”

But he believes the Russia crisis has sparked recognition in Washington of the strategic importance of Saudi Arabia and the UAE — the only oil producers with

the ability to significantly increase crude production — as Biden seeks to isolate Putin and stabilise energy markets.

“In some ways, what you’re looking at from the Biden administration is a kind of an updating and modernising of what was the traditional formula: ‘We take care of your security, you take care to ensure that energy supplies are what they need to be,’” Ross says.

In a sign of the shifting diplomatic mood, the UAE and the US have been drafting a new “security framework”, although nothing has been finalised, the person briefed on the UAE talks says.

A senior US official says Washington has “been in regular discussions with the UAE about strengthening our defence partnership to deter and respond to any future attacks”.

As well as seeking greater support to stabilise energy markets, Biden is also likely to seek some Saudi movement towards Israel, which the president will also visit. Israeli officials said discussions ahead of Biden’s visit had included the potential for Riyadh to expand Israeli overflights of Saudi Arabia. The kingdom does not have formal relations with Israel, but covertly co-operates with the Jewish state on security and intelligence issues.

However, it is not clear how far Biden will be willing to boost the security relationship with Saudi Arabia, given the potential backlash he would risk among some Democrats.

Speaking about the speculation that Biden would visit the kingdom, Adam Schiff, a leading Democrat, said he would not go to Saudi Arabia or shake MBS's hand.

"This is someone who butchered an American resident [Khashoggi], cut him up into pieces in the most terrible and premeditated way," Schiff, who chairs the House Intelligence Committee, told US television this month.

Missile technology

Washington is dealing with a far more assertive, confident generation of Gulf leaders who have been hedging their relationships to be more independent of the US. It is one of the factors that has pushed Riyadh and Abu Dhabi closer to Russia and China in recent years; another point of friction in their relations with Washington.

Biden angered leaders in the Gulf in his first days in office by ending Washington's support for the Saudi-led coalition that is fighting Iranian-backed Houthi rebels in Yemen's civil war. He froze "offensive" arms sales to Saudi Arabia and lifted a terrorist designation the Trump administration imposed on the Houthis. In Riyadh, officials saw a correlation between Biden's decisions and an uptick in Houthi attacks.

The militants have been locked in a conflict with the kingdom since the Saudi-led coalition, which includes the UAE, intervened in Yemen's civil war in 2015 to support the ousted government. Riyadh and Abu Dhabi consider the Houthis an Iranian proxy, and they — and Washington — accuse Tehran of supplying the Islamists with sophisticated missile and drone technology.

In the first months of this year, the rebels launched almost weekly attacks into the kingdom, including a missile assault in March on Jeddah, the weekend the city was hosting a Formula One race. In January and February, they fired missiles and drones at Abu Dhabi, striking at the heart of power in the UAE.

As the vulnerability of his state was exposed, Sheikh Mohammed bin Zayed, the UAE's leader, was furious that Biden did not call him to offer support. The UAE then used its temporary seat on the UN Security Council to abstain on a US resolution in February condemning Russia in an extraordinary public gesture of frustration.

The Houthi threat has since diminished as a temporary truce in Yemen holds, and there is growing recognition in Washington that Riyadh is working to end the conflict. Biden praised Saudi Arabia's "courageous leadership" when the truce was extended by another 60 days this month. But the Gulf states' sense of vulnerability to Iranian aggression has not dimmed, and Biden's push to strike a deal with Tehran to revive the 2015 nuclear deal adds another complicating layer to Gulf-US relations.

Riyadh and Abu Dhabi worry that Washington is paying too little attention to Iran's missile development and support for Shia militants across the region — the immediate threat to their security. Their fear is that Biden will reach an agreement to revive the accord former US president Donald Trump abandoned in 2018 that emboldens the Islamic republic, while failing to check its regional activities.

Both the Emiratis and the Saudis hear echoes of the Obama administration, which signed the nuclear accord and angered Riyadh by saying the kingdom had to find a way "to share the neighbourhood" with its arch rival.

“The UAE was expecting the Biden administration to handle this differently,” the person briefed on Abu Dhabi’s position says. “But they’ve gone back to exactly where they were.”

The frustration is far from one way. Biden made clear his abhorrence of Khashoggi’s murder — unlike Trump, he released US intelligence agencies’ findings on the killing — and other rights abuses. In a 2019 presidential debate, Biden accused the Saudis of “murdering children” in an apparent reference to the war in Yemen, where the Saudi-led coalition has drawn widespread criticism for air strikes that have killed thousands of civilians.

In a letter to Biden last week, Schiff and five other senior Democrats, urged the president to reiterate the demand for accountability for Khashoggi’s murder and to continue suspending offensive support for the Saudi-led coalition fighting in Yemen.

Dawn, a Washington-based human rights group that Khashoggi co-founded, warned that efforts to repair Washington’s relationship with Riyadh “without a genuine commitment to prioritise human rights are not only a betrayal of your [Biden’s] campaign promises, but will likely embolden the crown prince to commit further violations”.

The UAE’s reputation in Washington is far less toxic, but it has not escaped criticism for its role in Yemen as Saudi Arabia’s partner in the coalition. Separately, it has frustrated US officials with other foreign policy pursuits, including its backing of renegade Libyan general, Khalifa Haftar, alongside Russia, during Libya’s civil war. It also ruffled feathers when it chose to be among the first Arab states to restore diplomatic relations with Syrian president Bashar al-Assad.

After Sheikh Mohammed hosted Assad in Abu Dhabi in March, Washington said it was “profoundly disappointed”.

Another point of contention has been the Gulf’s burgeoning relations with China and its appetite for Chinese technology, including Huawei 5G networks, despite Washington’s concerns about it being used to spy on American assets.

More recently there have been concerns that the UAE could become a hub for dirty Russian money and sanctions evasion.

“The fact that the Gulf states continue to miss the level of frustration in Washington, the intensity of frustration towards them, is a problem,” says Vakil.

For all their complaints, the US still maintains a substantial military footprint in the region.

The UAE is only the second state after the US to own the advanced Thaad air-defence system — the first time a Thaad was fired in combat was this year, to down a Houthi missile launched at Abu Dhabi. Saudi Arabia, meanwhile, is set to become the third country to own a Thaad system after the state department approved a \$15bn deal for 44 Thaad launchers in 2017.

Tom Karako, at the Center for Strategic and International Studies, says the kingdom is acquiring as many Thaad as the US Army.

“If anything, the US has been doing so much in fielding scarce air defences there at the expense of modernisation, strained operational tempo, and a relative neglecting of air defence needs in the IndoPacific,” Karako says.

The US military also provided the UAE intelligence when it struck back against Houthi targets after the strikes on Abu Dhabi, while the Navy’s Fifth Fleet announced in April a new task force to patrol waters off Yemen, which appeared to be a nod to Saudi and Emirati concerns. The message from Riyadh and Abu Dhabi, however, is they want more.

So far, the signals out of Riyadh and Abu Dhabi are that they are not yet willing to break their ties to Putin, despite the west’s attempts to isolate him and the invasion exposing weaknesses in Russia’s military.

At the beginning of the month, Saudi Arabia hosted Russian foreign minister Sergei Lavrov at a GCC meeting in Riyadh. Putin’s decision to intervene in Syria’s civil war to back Assad in 2015 elevated Russia’s role in the Middle East, even if it was on the opposing side to the Gulf states. Combined with Moscow’s relations with Iran, it has meant that fellow strongman Putin is increasingly viewed as a player — and potential spoiler — in the region.

Ross cautions that even if Biden does meet MBS “it’s not going to be like a light switch, where you flip it and everything is fine”.

“One of the reasons they’re hedging is because they want to be sure about us. The more sure they become about us, then the more they can adjust some of their behaviour,” Ross says. “But they’re not going to suddenly adopt a position that is the one we want simply because we want it.”

- **Israel and Egypt to boost gas deliveries to EU - Financial Times - JUNE 15 2022**

Israel and Egypt will boost gas deliveries to the EU after the three parties signed a new energy agreement in Cairo on Wednesday as Brussels seeks to cut energy dependence on Russia.

Recent discoveries in the Mediterranean have made the region a potential source of new imports. Under Wednesday's memorandum of understanding, which follows similar deals between the EU and the US, and the EU and Qatar, Israeli gas will be liquefied at plants in Egypt, before being sent by tanker to the bloc.

While Israeli gas is already shipped to Egypt, Israel's energy minister Karine Elharrar hailed the deal as the moment in which Israel — which is expected to double its gas production following the discovery of new offshore gasfields in the past decade — becomes “a significant player in the global energy market”.

Egypt's petroleum minister Tarek el-Molla said that the deal, which will run for three years and can be extended for two more, was a “milestone” and could lead to further co-operation between other Mediterranean countries. The European Commission said it now expects to import 7bcm of LNG from Egypt in 2022, up

from an originally expected 5bcm. This could double again next year, a spokesman said.

The signing in Cairo comes amid mounting concerns within the EU about the reliability of Russian gas supplies, which accounted for about 40 per cent of the bloc's gas imports last year.

Italy's gas group Eni said on Wednesday that Russia had cut gas deliveries to the country by 15 per cent, a day after Russia's Gazprom said that it would cut supplies to Germany via the Nordstream 1 pipeline by 40 per cent.

During a trip to Israel on Tuesday, Ursula von der Leyen, president of the European Commission, accused Moscow of "deliberately" cutting off supplies to various European countries and companies since the Russian invasion of Ukraine in "retaliation for our support" for Kyiv.

But she insisted that this had "only strengthened our resolve to break free of our dependency on Russian fossil fuels".

However, analysts cautioned that the ability of either Egypt or Israel to send large additional volumes to the EU in the short term was limited, and that the deal in Cairo would not on its own be enough to fill the gap left by Russian deliveries.

"The agreement does not lay out any specific timeline for the ramp-up in LNG flows from Egypt or for the construction of a new pipeline to ship extra volumes

of Israeli gas to Egypt,” said Leo Kabouche, LNG market analyst at Energy Aspects in London

Tom Marzec-Manser, head of gas analytics at ICIS, said that Israeli deliveries to Egypt and Egyptian deliveries to the EU had both risen this year due to high prices in the bloc, and that as a result, the deal was more likely to affect longer-term deliveries.

“The market is often a better driver of these sorts of developments than political agreements,” he added.

Martijn Murphy, principal analyst for north Africa at Wood Mackenzie, the oil and gas consultancy, said that the deal could help foster further development of Israeli gasfields.

“It will help Israel in terms of attracting IOCs [international oil companies] into the country who can be confident that there’s going to be a market to sell the gas on.”

Israel faces fifth election in three years - Financial Times - JUNE 21 2022

Israel is facing its fifth election in just three years after Prime Minister Naftali Bennett and Foreign Minister Yair Lapid said that they had “exhausted options to stabilise” their coalition government.

Israel's parliament could begin the process of dissolving itself as soon as Wednesday, officials said on Tuesday. As foreseen by the coalition agreement, Lapid will become interim prime minister. Elections are likely to be held in October.

Bennett said in a televised address on Monday evening that the end of the government was not an "easy" moment but that having "turned every stone" to preserve the coalition, dissolving parliament was now the "right decision" for the country.

The eight-party coalition has been slowly fracturing in recent weeks. It has struggled to pass legislation after defections by MPs first robbed it of its one-seat majority and then tipped it into a minority administration.

Formed a year ago by various factions united in part by their desire to oust Israel's long-serving leader Benjamin Netanyahu and his rightwing Likud party, Bennett and Lapid's coalition was the most ideologically diverse in the country's history.

It brought together rightwing religious nationalists and pro-peace leftists and included, for the first time in Israeli history, an independent Arab-Israeli Islamist party.

The coalition took office after a period of political deadlock that resulted in four elections in just two years. Despite its slender majority, it managed to pass Israel's first budget in more than two years and helped steer the country through the Covid-19 pandemic.

However, its ideological divisions were never far from the surface, and in recent weeks defections and the government's failure to pass various high-profile bills have prompted intense speculation about its durability.

Among the bills that have fallen short was one renewing rules that allow the application of parts of Israeli law to Jewish settlers in the occupied West Bank. The regulations expire at the end of June, and Bennett hinted that forestalling that deadline was one of the reasons behind the decision to dissolve parliament. If elections are announced, the rules are automatically extended.

In his address, Lapid said that he would focus on the most pressing challenges facing Israel. "We need to tackle the cost of living, wage the campaign against Iran, Hamas and Hizbollah, and stand against the forces threatening to turn Israel into a non-democratic country," he said.

The collapse of the government will give Netanyahu — who served as prime minister for a total of 15 years, including the period between 2009 and 2021 — and his Likud party a chance to return to office. Polls have suggested that Likud will be the biggest party in a new parliament but it is not clear whether it would also be able to form a coalition government.

Netanyahu hailed the demise of Bennett's and Lapid's administration and insisted that Likud would be able to form a new national government.

"After a resolute fight from the opposition in the Knesset and much suffering of the Israeli public, it's clear to everyone that the most failing government in the history of the country has finished its journey," he said.

“I think the winds have changed.”

Recommended

News in-depthIsrael

Israel coalition squeezed by attacks and shock defection

Yohanan Plesner, head of the Israel Democracy Institute, said the decision to dissolve parliament showed that, rather than overcoming the problems in Israeli politics that had led to a series of inconclusive elections, Bennett and Lapid’s government had not ended “Israel’s worst political crisis” but instead merely pushed it into the background.

“This ongoing crisis will not come to an end until Israel’s leaders put their political differences aside and enact long-overdue electoral and constitutional reforms,” he said.

However, Plesner added that despite the government’s short tenure, it had “played a historical role by including an Arab party in the coalition and in the decisions made by the national leadership, and therefore paving the way for the possibility of more inclusion by the Arab minority in the political process and Israeli society as a whole”.